

الدكتور محمد الجوادى

التاريخ يفشى أسراره

دراسات وآراء فى السيادة والسياسة







التاريخ يفشى أسراره

لا أجد حرجا فى أن أعترف بأن هذا الكتاب يضم فصولا كتبت كلها بناء على طلب من الصحافة أو المجتمع، ولا أجد حرجا فى أن أعترف بأننى لم أكن متحمسا فى بعض الأحيان للاستجابة إلى كتابة ما طلب منى، ولا أجد حرجا فى أن اعترف بأننى أشعر الآن بأننى كنت مخطئا حين ترددت وحين تريثت، وكنت أكثر خطأً فى المرات التى اعتذرت فيها عن فتح خزائن التاريخ المعاصر وعرض ما فيها مما يتيح الفهم أو الاستيعاب، ومما يسهل المقاربة أو المقارنة، ومما ييسر التذكر أو التفكر. ومن الإنصاف أن أشير إلى أنى تحريت الفن فيما اخترت من قصص أو أمثلة أو شخصيات، ومن الإنصاف أن أشير إلى أنى آثرت الفن على العلم الذى يطبع الكتابة بالحصر والاستيعاب والاستقراء فيجعلها فى مظهرها أقرب إلى الاحصاء والاستعراض والتعالم، على بعد ما بين هذه الصفات الثلاث من مقومات خلقية وإنسانية.


6 223002 002559

التاريخ يفشى أسراره

الطبعة الأولى

١٤٣٥هـ ـ ٢٠١٤م



٩٧ شارع المنتزه - ميدان ألف مسكن ـ مصر الجديدة

تليفون وفاكس: ٢٦٣٧٤٢٧٣ ـ ٢٦٣٧٣٢٧٢ ـ ٠١٠٠١٦٣٣٧١٨

Email: <shoroukintl@hotmail.com>

http://shoroukintl.com

د. محمد الجوادى

التاريخ يفشى أسراره



البرنامج الوطنى لدار الكتب المصرية
الفهرسة أثناء النشر
(بطاقة فهرسة)
إعداد الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية (إدارة الشئون الفنية)

الجوادى، محمد.
التاريخ يفشى أسراره/ محمد الجوادى.
ط١ ـ القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، ٢٠١٤م.
٩٦ص؛ ٢٤سم.
تدمك 978-977-701-116-7
١ ـ مصر ـ تاريخ.
٢ ـ مصر ـ الأحوال السياسية
أ ـ العنوان ٩٦٢

رقم الإيداع ١٥٦٤٦/ ٢٠١٤م
الترقيم الدولى I.S.B.N. 978 - 977 - 701 - 116 - 7

إهـداء

إلى الصديق العزيز..

الأستاذ محمد الصباغ

تحية من قلب إلى قلب

محمد الجوادى

الفهرس

الباب الرابع

التوافقات والتوفيقات

هذا الكتاب

لا أجد حرجا فى أن أعترف بأن هذا الكتاب يضم فصولا كتبت كلها بناء على طلب من الصحافة أو المجتمع، ولا أجد حرجا فى أن أعترف بأننى لم أكن متحمسا فى بعض الأحيان للاستجابة إلى كتابة ما طلب منى، ولا أجد حرجا فى أن اعترف بأننى أشعر الآن بأننى كنت مخطئا حين ترددت وحين تريثت، وكنت أكثر خطأً فى المرات التى اعتذرت فيها عن فتح خزائن التاريخ المعاصر وعرض ما فيها مما يتيح الفهم أو الاستيعاب، ومما يسهل المقاربة أو المقارنة، ومما ييسر التذكر أو التفكر.

ومن الإنصاف أن أشير إلى أنى تحريت الفن فيما اخترت من قصص أو أمثلة أو شخصيات، ومن الإنصاف أن أشير إلى أنى آثرت الفن على العلم الذى يطبع الكتابة بالحصر والاستيعاب والاستقراء فيجعلها فى مظهرها أقرب إلى الاحصاء والاستعراض والتعالم، على بعد ما بين هذه الصفات الثلاث من مقومات خلقية وإنسانية.

وقد تناولت فى الباب الأول بعض ما يسمى مقتضيات الزعامة والرئاسة من قبيل خطب الرؤساء، وصناعة الأحزاب بالقانون من خلال ما عرف على أنه أحزاب الانتخابات الرئاسية.

وما كنت اقترحته من وضع ضوابط خلقية للترشيح لمنصب رئيس الجمهورية عندما طلبت منى اقتراحاتى عند تعديل الدستور فى ٢٠٠٥.

وخصصت فصول الباب الثانى لثلاثة فصول عن الاجتهاد فى صناعة الرأى العام ودور الشائعات فى التاريخ المصرى المعاصر وأبرز الصفقات الذكية والصفقات الغبية وظاهرة الساسة المشاغبين: الوجود والجدوى.

أما الباب الثالث فجعلت عنوانه: الجماهير تفضل الأحكام العمومية، وجمعت فيه ثلاثة فصول عن وزراء السعد ووزراء النحس، وعن العقيدة القائلة بأنه ليس لمن تتولى الوزارة سر، والعقيدة الثابتة فى سطوة وزراء المالية.

وفى الباب الرابع ثلاثة فصول عن التوافقات والتوفيقات أولها عن الكفاءات والتكهين، وثانيها الوزراء الصعايدة فى عهد الثورة وثالثها عن الاستقالات التى تحل المشكلات: المسببة وغير المسببة.

ومن الجلى أن هذه الأمثلة الرمزية فى هذه الأبواب الأربعة كفيلة بأن تثير شهية أصحاب الخزائن ليفتحوها ويعلمونا.

ولست بمنكر أن فى هذا الكتاب كثيرًا من القلق الذى سبق ثورة يناير، وأن فيه كثيرًا من نصائح ودروس كانت كفيلة بأن توفر على شباب الثورة بعض ما استنفد وقتهم وطاقاتهم، ومع أن هذا الهدف النبيل لم يكن أمام ناظرى حين كتبت، لكنه كان بالتأكيد مسيطرا على وجدان شغل بالوطن أكثر مما شغل بذاته.

وكلى أمل أن يسهم هذا العمل المتواضع فى فتح الأعين على تاريخنا الراهن الذى نعيشه وعلى صنعنا للتاريخ على حد سواء.

وكلى أمل أيضًا أن يسهم هذا الكتاب أيضًا فى تنمية وعينا بمشكلاتنا وحاضرنا واقتصادنا وتنميتنا وهياكلنا وعيوبنا وأخطائنا وآمالنا وأحلامنا وتطلعاتنا.

والله - سبحانه وتعالى - أسأل أن يجعل عملى هذا خالصًا لوجهه، وإن كنت أعلم عن نفسى أنى لا أخلو من الرياء فى كل ما أفعل.

والله - سبحانه وتعالى - أسأل أن يهدينى سواء السبيل، وأن يرزقنى العفاف والغنى، والبر والتقى، والفضل والهدى، والسعد والرضا، وأن ينعم علىّ بروح طالب العلم، وقلب الطفل الكبير، وإيمان العجائز، ويقين الموحدين، وشك الأطباء، وتساؤلات الباحثين.

والله - سبحانه وتعالى - أسأل أن يمتعنى بسمعى وبصرى وقوتى ما حييت، وأن يحفظ علىّ عقلى وذاكرتى، وأن يجعل كل ذلك الوارث منى.

والله - سبحانه وتعالى - أسأل أن يذهب عنى ما أشكو من ألم وتعب، وصب وقلق، وأن يحسن ختامى، وأن يجعل خير عمرى آخره، وخير عملى خواتمه، وخير أيامى يوم ألقاه.

والله – سبحانه وتعالى – أسأل أن يعيننى على نفسى وأن يكفينى شرها، وشر الناس، وأن يوفقنى لأن أتم ما بدأت، وأن ينفعنى بما علمنى، وأن يعلمنى ما ينفعنى، وأن يمكننى من القيام بحق شكره وحمده وعبادته؛ فهو وحده الذى منحنى العقل، والمعرفة، والمنطق، والفكر، والذاكرة، والصحة، والوقت، والقدرة، والجهد، والمال، والقبول وهو – جلّ جلاله – الذى هدانى، ووفقنى، وأكرمنى، ونعّمنى، وحبب فىّ خلقَه، وهو وحده القادر على أن يتجاوز عن سيئاتى، وهى بالطبع وبالتأكيد كثيرة ومتواترة ومتنامية، فله – سبحانه وتعالى – وحده الحمد، والشكر، والثناء الحسن الجميل.

د. محمد الجوادى

الباب الأول

مقتضيات الزعامة والرئاسة

الفصل الأول

خطباء الرؤساء

(١)

عندما بدأت مؤامرات الأستاذ مكرم عبيد على زعيم الأمة مصطفى النحاس تتكشف، أخذ النحاس باشا ينبه مكرم بالحسنى إلى أنه يحس ويفهم.

فى ذلك الوقت بدأ مكرم من خلال الشبان المعجبين به يشيع أنه هو الذى يكتب كل خطب النحاس، بما فيها خطب النحاس فى المناسبات الدينية، ويبدو أن الشبان المحيطين بمكرم لم يظهروا له التصديق الكامل، وعلى عادة رجال الصف الثانى الذين يعشقون أن ينسب إليهم كل الفضل فى الصواب، ويبذلون جهودًا تآمرية من أجل إثبات هذا الذى يظنونه مكسبا، أو من أجل التدليل عليه، فإن مكرم تورط فى إعطاء أمارات على صحة دعواه، لكن النحاس باشا.. وهو مَنْ هو.. ذكاء وحسن تصرف.. كان أذكى من مكرم بكثير.. لم تصدمه المفاجأة حين وجد سياق خطبته مضطربا، واكتشف فى لمح البصر أن مكرم وضع صفحة (٣) قبل صفحة (٢).. ووجه النحاس حديثه لمكرم عبيد على الملأ قائلا: «يا مكرم خد بالك وأنت ترتب صفحات الخطبة فلا تضع صفحة (٣) قبل صفحة (٢)».. واستأنف النحاس خطبته فى هدوء شديد أبان للجميع أن مكرم ليس كاتب خطب الزعيم، وإنما هو مجرد مؤتمن عليها.. وقد خان الأمانة بطريقة فجة من أجل أن يظهر دوره فى حجم أكبر من حقيقته.

(٢)

طيلة عهد الرئيس السادات كان هناك أكثر من رئيس تحرير يحب أن يوحى للناس بأنه صاحب الفضل فى كتابة كلمات الرئيس السادات.. ومن العجيب أن السادات كان واعيا لهذا التفكير وكان لا يمانع فى أن يترك الفرصة لهؤلاء الكتّاب فى أن يظهروا فى هذه المكانة، لكنه كان فى الوقت نفسه حريصا على أن يقهر هؤلاء بأكثر مما يستطيعون، فكان

يترك لهم كتابة الخطبة كلها، لكن السطرين المهمين فى الخطبة كلها كانا يظلان من إبداع السادات التلقائى، ودون أن يعرف هؤلاء أى معلومة عن هذين السطرين.. وهكذا أصبح بعض هؤلاء الكتّاب فى موقف حرج جدًّا أمام الدائرة الضيقة من حوارييهم ومعاونيهم الذين كانوا يسمعون منهم عما كتبوه للسادات ثم يفاجأون بالأهم والجوهرى مما لم يذكره لهم كتاب الخطب الساداتية، على الرغم من كل التفصيلات الدقيقة التى رووها لهم.. وكانت الرسالة واضحة أن هؤلاء ليسوا بمثابة الرجال الرماديين لأنور السادات.. وأن مكانتهم أقل من مكانة نظرائهم فى عهد عبد الناصر. ومن المذهل أن أحد أشهر هؤلاء وقع فى شر أعماله مع أجهزة المخابرات الغربية التى كان يعمل معها مصورا مكانته على أنه صاحب القرار وصاحب الخطاب، ثم إذا بالسادات يظهر للعالم كله قرارات لم تكن قد وصلت إلى علم رئيس التحرير المقرب منه، على الرغم من أنه كان هو الكاتب المفضل حتى تلك الفترة المبكرة من عهد السادات.

ولما تكررت «قرصات» السادات مرة واثنتين وثلاثا، ووجد صاحبنا نفسه فى موقف لا يحسد عليه، بدأ يشترك فى مؤامرات صغيرة ضد الرئيس، وقبل أن تمضى أربعة شهور على هذه المؤامرات التى حاولت ضرب استراتيجيات الرئيس من خلال تسريب بعض نواياه إلى الصحف العالمية، كان الرئيس قد أقصى هذا الصحفى الكبير عن موقعه ونفوذه تماما.. ولا يزال صاحبنا يبحث عمن يكلفه بكتابة خطب رئاسية.

(٣)

أما خلفه المباشر فقد حاول أن يكون أكثر استيعابا للموقف الجديد، وحاول أن يمتص الصدمات التى كان الرئيس السادات يمارسها عليه، لكنه فى نهاية الأمر وجد نفسه غير قادر على الارتقاء إلى المستويات التى بدأ الرئيس السادات يحلق فى آفاقها، وبخاصة بعد مبادرته السلمية الشهيرة، ووجد رئيس التحرير نفسه مطالبا بدور محدود فى كتابة خطب معينة تستهدف طوائف محددة من الذين كان السادات لا يزال يُعنى بخطابهم، وظل رئيس التحرير حريصا على أداء هذا الدور حتى لو اقتضى هذا الدور القدوم للقاهرة خصيصا من بلد عربى انتقل للعمل فيه لكى يكتب إحدى خطب السادات ويعود.

وعلى الرغم من هذا فإنه حاول أن يثأر لنفسه من السادات بعد وفاته بفترة، وكتب يقول: إن السادات التزم بالخطبة التى كتبها له ما عدا سطرا واحدا كان يثنى فيه على عمال مصر جميعا، فإذا بالسادات يغيره إلى عمال المقاولين العرب!!

وهكذا اعترف الرجل دون أن يدرى بالحجم الذى كان يتحرك فيه.. وإن كان قد أعطى لقمة صغيرة من الدسيسة لمن يحبون أن يقتاتوا على مثلها فى الهجوم على علاقة السادات بعثمان أحمد عثمان، لكن قراءة الرواية على نحو هادئ أثبتت حقيقة مهمة فى حق الرئيس السادات، وهى أنه لم يكن مجرد «قارئ للخطب» التى يكتبها رئيس التحرير.

(٤)

ويبدو أن حرج المواقف التى كانت تخلقها سياسات الرئيس السادات كان يدفع به إلى أن يبحث عن البدائل الأكثر نجاحا فى صياغة خطبه وما تحتويه من تبشير أو إنذار، ولهذا كان من الطبيعى أن يكلف أكثر من كاتب بكتابة الخطبة التى يريد إلقاءها ثم يختار من بين ما كتبوه ما يراه بمثابة الأنسب.. ومع هذا فإن بعض العقلاء والواثقين ممن كلفوا بكتابة هذه الخطب لم يجدوا حرجا فى أن يعترفوا بأن الرئيس صرف النظر تماما كل ما كتبوه برغم كل الساعات التى أنفقوها من أجل الكتابة، وعلى رأس هؤلاء الدكتور بطرس غالى الذى أشار صراحة إلى أن الرئيس السادات لم يأخذ فقرة واحدة مما كتبه له كمشروع لخطابه أمام الكنيست الإسرائيلى.

(٥)

وإذا أردنا المقارنة بين زعماء مصر فى القرن العشرين من حيث اعتمادهم على النصوص التى كتبها الآخرون، فإننا نكتشف أن السادات برغم كل ما نعرفه عن انطلاقاته واستطراداته وخروجه على النص كان أكثر هؤلاء اعتمادًا على نصوص مكتوبة، إذا ما قورن بالرئيس عبد الناصر الذى كان يفضل الارتجال وكان يعيد توزيع الجمل والفقرات التى كونت خطابه السياسى، وكان مبدعًا فى عملية إعادة التوزيع هذه. أما سعد زغلول الذى يصنف على أنه أمير من أمراء البيان والقريحة والبديهة، فقد كان يستعد لخطبه بأكثر مما نتصور، وربما هذا الاستعداد كان وراء ما حفلت به هذا الخطب الزغلولية من بلاغة نادرة، وقدرة على الوصول إلى لب المعانى الكثيرة وتبسيطها للجمهور السياسى العريض.

ومن الطريف أن نذكر أن سعد زغلول كان قد اكتشف (حين كان وزيرا للمعارف) حاجة مثل صاحب منصبه فى المعارف إلى كاتب مجيد يتولى التعبير عن الفكرة بألفاظ قادرة على كسب الرأى العام.. ومن الطريف أيضا أن نذكر أن سعد زغلول عين الأديب الكبير مصطفى

لطفى المنفلوطى فى هذه الوظيفة أو فى هذه المكانة، بينما كان المنفلوطى عميد البيان العربى فى ذلك الوقت. كذلك من المفيد أن نذكر أن سعد زغلول كان يعتمد بعدما وصل إلى مكانة زعيم الشعب ورئيس الوزارة ورئيس البرلمان على قلم عباس محمود العقاد. وربما نعجب من قبول هذين العميدين القيام بمثل هذا الدور الذى تضاءلت قيمته الآن.. لكننا حين نتأمل النسبة والتناسب ندرك مدى ما يمكن لمثل هذه الوظيفة أن تحظى به من تقدير رسمى وشعبى على حد سواء.

(٦)

على أن الطرائف التى تحيط بقراءة الخطب الرسمية لا تنتهى عند حد، ومن هذه الطرائف أن الأمير عباس حليم بعدما أصبح زعيمًا لحزب العمال أراد أن يخطب خطبة عصماء، وكانت الخطبة تدور حول قوله تعالى: «واعتصموا بحبل الله جميعا ولا تفرقوا»، للتدليل على قيمة الاتحاد، وأراد الأمير أن يبسط الأمر لمستمعيه من العامة فقال لهم فى بساطة شديدة: «فيه واحد حبل نازل من السما.. كله يشعلق فيه!!».

وكانت إحدى السيدات اللائى صورن على أنهن رائدات الحركة النسائية المصرية حريصة حرصًا شديدًا على إلقاء الخطب الرسمية فى كل المجالات، ولم تكن لها ثقافة علمية، إلا من الصالونات، برغم تخرجها فى جامعة أجنبية، وفى إحدى الخطب ظلت تردد ضرورة العناية بأبنائنا لأنهم «فلزات» أكبادنا، وهى تقصد ما كتب لها: فلذات، لكنها لم تكن تعرف بالطبع الفارق بين الفلزات والفلذات.. وفى المرة الرابعة لتكرارها الحديث عن «الفلزات» لم يتمالك الجمع الرسمى نفسه من الضحك. وفى خطاب آخر تحدثت عن أهمية العناية بتقنيات الكمبيوتر الجديدة ومنها «حزم البرامج»، وبدلا من أن تتحدث عن «الحِزَم» أى «المجموعات»، آثرت نُطق الكلمة على أنها «الحَزْمُ» الموازية «للعزم»، ولما تكرر الأمر أكثر من ثلاث مرات ضجت القاعة بالضحك أيضا، دون أن تدرك المتحدثة حقيقة الأمر.

لهذا السبب كانت هدى شعراوى فى الزمن الخالى تفضل أن تقرأ بعض تلميذاتها الخطب التى كتبتها باسمها بعض تلميذات أخريات.

• • •

الفصل الثانى

صناعة الأحزاب بالقانون

أحزاب الانتخابات الرئاسية

(١)

فى اجتماع عائلى قال أحد الأصدقاء: إن أول فائدة للانتخابات الرئاسية (كنا في٢٠٠٥) هى أن الشعب عرف مبلغ ثروته من الأحزاب السياسية، وأنه شخصيا لم يكن يعرف من هذه الأحزاب العشرة التى تخوض انتخابات الرئاسة إلا أربعة فقط، وكان يعرفها لأسباب لا تتعلق بالسياسة.

سألته إحدى الحاضرات: هل كان حزب الأمة من هذه الأحزاب الأربعة؟

قال: نعم.

قالت: فبماذا تتذكره؟

قال: وكيف أنسى أنه أول حزب ولد فى مصر على يد القضاء!

التفتت السيدة إلىّ وقالت: أحقا ما يقول صديقنا؟

قلت: هو الحق بعينه..فقد تقدم الأستاذ الصباحى إلى لجنة شئون الأحزاب فرفضت حزبه، فلجأ إلى القضاء الإدارى فأنصفه وأثبت له حقه فى إنشاء الحزب الجديد.

قال أحد الحاضرين: ومتى حدث هذا؟

قلت: حدث هذا فى صيف ١٩٨٣.

قال: كنت أتوقع هذا، فلم يحدث فى تاريخ مصر الذى عشناه أن أحكام القضاء تناولت أمورًا سياسية من هذا القبيل إلا فى عهد الرئيس مبارك.

قلت: ولم يحدث فى تاريخ مصر كله الذى عشناه والذى لم نعشه أن مجلسين من مجالس البرلمان تم حلهما تنفيذا لأحكام قضائية إلا فى عهد مبارك، وهما برلمانا ١٩٨٤ و١٩٨٧ بل كان الثالث أيضا قد صدر له قرار بحله.

قال: وهل كان السبب هو أحكام القضاء أم نزوات سياسية؟

قلت: بل أحكام القضاء التى رأت مرة فى القائمة النسبية مخالفة للدستور، ورأت مرة أخرى فى مقاعد المستقلين مخالفة أخرى تتعارض مع تكافؤ الفرص.

(٢)

قال: ومعنى هذا أنه فى مقابل ثلاثة برلمانات أكملت مدتها فى عهد مبارك فإن برلمانين لم يكملا المدة.

قلت: بل إن أحد البرلمانات الثلاثة كاد يفقد وجوده القانونى ولم يتح له أن يكمل مدته إلا بتخريج قانونى أجل نشر حكم المحكمة الدستورية العليا، ولولا هذا لحل هو الآخر.. وهو برلمان ١٩٩٥ الذى صدر بشأنه حكم فى الدستورية العليا عام ٢٠٠٠ قبيل إتمامه السنوات الخمس بفترة بسيطة.

قالت السيدة التى بدأت التساؤل عن تاريخ الأحزاب الرئاسية: دعوكم من البرلمان فإن وقته سيأتى بعد شهور قليلة، وأعيدونا إلى هذه الأحزاب التى تتنافس على رئاسة الجمهورية، هل وجد حزب آخر منها بطريقة حزب الأمة الذى أوجده حكم القضاء الإدارى؟

نظر الحضور جميعا إلىّ وكأنهم يستعدون للدفاع عنى إذا أنا عجزت عن الإجابة، وتمهلت حتى يطيلوا النظر والشفقة ثم فاجأتهم بالقول بأن خمسة من الأحزاب المتنافسة على الرئاسة ولدت بعملية قيصرية فى مجلس الدولة ومحكمة القضاء الإدارى بالتحديد، وأربعة منها ولدت بقرار اللجنة الخاصة بالأحزاب ولادة شبه طبيعية، مع أن الأمر الطبيعى فى الأحزاب السياسية ألا تولد على يد لجنة، وواحد كان موجودًا قبل أن ينص القانون على وجود لجنة الأحزاب، وإذا كان حزب الأمة لصاحبه الحاج أحمد الصباحى هو أقدم هذه الأحزاب، فإن الحزب الاتحادى الديمقراطى لوارثه الأستاذ إبراهيم ترك عن والده كان ثانيها، وإن كان الفارق بين الحزب «القضائى» البكرى وأخيه التالى يقترب من سبع سنوات، وفى ذلك اليوم الذى حكمت فيه محكمة مجلس الدولة للحزب الاتحادى الديمقراطى

حكمت لحزبين آخرين.. أى أن القيصرية فى ذلك اليوم المبارك ١٤ أبريل ١٩٩٠ أخرجت من باطن الحياة الحزبية ثلاثة أحزاب هى: الاتحاد الديمقراطى، والخضر المصرى، ومصر الفتاة الجديد، ثم استراحت الحياة الحزبية قرابة سنتين قبل أن تخرج بقيصرية جديدة حزب الشعب الديمقراطى فى مارس ١٩٩٢، وبعدها بشهر واحد نجح الحزب العربى الناصرى فى أن يخرج هو الآخر إلى الوجود فى أبريل ١٩٩٢ بقيصرية قضائية، وبعد أربعة عشر شهرا خرج حزب العدالة الاجتماعية فى يونيو ١٩٩٣ بقيصرية قضائية.

قال أحد الحضور: وإلى أين ذهبت هذه الأحزاب الخمسة القيصرية؟ ولماذا لم نر لها أثرًا فى انتخابات الرئاسة؟

قلت: إن نزاع أقطابها على رئاسة الحزب أضاع منها فرصة الترشيح لرئاسة الجمهورية.

قال: ألم يكن هناك حل؟

(٣)

قلت: هل تتصور أن شخصا يرفض التنازل لزميله عن رئاسة حزب يصبح قادرًا على أن يتنازل له عن رئاسة الجمهورية؟

قال: لكنه لن يفوز فى الرئاسة بشىء.

قال: وهل كان فاز فى الحزب بشىء؟

قلت: لا ولكنه يتبع نظرية الطابور. اذ يحكى أنه فى زمن الطوابير كان الناس يقفون فى أى طابور يجدونه لأنهم بحاجة إلى كل شىء فإذا كان طابورا أمام مخبز فسيحصلون على الخبز، وإن كان أمام جمعية استهلاكية فسيحصلون على الصابون أو الزيت، وإن كان أمام مجمع استهلاكى نموذجى فسيحصلون على اللحم، وكله مطلوب وفيه أزمة، وحدث ذات مرة أن وجد أحد المواطنين السهرانين نتوءًا من حائط وخلفه نافذة مغلقة فاستند إليه برأسه ونام، فلما أصبح الصباح جاء المواطنون فوقفوا وراءه، وبمضى الوقت طال الطابور حتى نزل أحد السكان من العمارة وأخبرهم أن هذا المحل الذى يقفون أمام النتوء الصادر تحت شباكه قد أفلس منذ زمن طويل، وأنه مغلق بسبب التفليسة، وسأل الناس بعضهم عن سر وقوفهم، وهل سبق لهم الوقوف أمام هذا المحل أو شراء شىء منه، حتى أجابهم أول واقف فى الطابور بأنه كان متعبا فى الليل فاستند إلى هذا النتوء ونام عليه ولم يدر أهمية المحل

إلا من وقوف الناس وراءه، وهنا انصرف معظم الناس نادمين على الوقت الذى وقفوه فى الطابور، وكان أولى بهم أن يقفوه فى طابور آخر مفيد، لكن بعضهم تثاقلوا عن المضى مع الماضين، وهنا سأل الساكن الذى أخبرهم الحقيقة أول هؤلاء الذين تثاقلوا ولم ينصرفوا: لماذا لا تنصرف يا سيدى؟ فأجابه بثقة شديدة: وهل أترك مكانى المتقدم فى هذا الطابور؟

قالت السيدة الحريصة على المعلومات: ارجع بنا يا سيدى إلى أحزابنا لنعرف تاريخنا.

وهنا عقب شقيقها: بل قولى لنعرف تاريخها بدلا من قولك لنعرف تاريخنا.

و قال شقيقها الأكثر راديكالية: بل قولى: لأعرف تاريخها (بضمير المتكلم المفرد) بدلا من هذا وذاك فإنى لا أحب أن أعرف من هذا التاريخ شيئا، كما أنى مدرك أنك لن تتذكرى شيئا منه غدا..

قلت: مهلا يا سيدى فإنى أتذكره باليوم والشهر على نحو ما يقول عبد الحليم حافظ.

قال: وإنى ما زلت أعجب لك أنك تضيع وقتك فى مثل هذه الأمور، وقد كان أحرى بك أن تهتم بشىء أفضل من هذا التاريخ الهزلى.

(٤)

قلت: لكننا وصلنا بالفعل إلى ثالث الأحزاب التى تشارك فى الرئاسة ممن ولدوا بالقيصرية.

قالت السيدة وهى تقرأ من النوتة التى سجلت فيها ملاحظاتها: وهو ثامن مولود بالقيصرية.

قلت: نعم.

قالت: وما هو؟

قلت: حزب التكافل لصاحبه أسامة شلتوت، وقد صدر له الحكم فى ١٩٩٥.

قالت: أظنه قبل هذا بكثير.. لأن الأهرام يضع صورة أسامة شلتوت فى عمود المرشحين كل يوم بعد الرئيس، وبعد نعمان جمعة مباشرة.

قلت: إنما يفعل الأهرام هذا إعجابا بلحيته وإعجابا بشىء آخر هو رمزه.

قالت السيدة: لكن الصباحى أكبر سنا وأقدم حزبا وأعلى نسبا وحسبا.

قلت: لكنه اختار الكتاب رمزا.

قالت السيدة: وهو أفضل الرموز فى رأيى.

قلت: لكن شلتوت اختار ما هو أهم من الكتاب فى نظر الأهرام.

قالت: وهل هناك أهم من الكتاب فى نظر الأهرام؟

قلت: الأهرام نفسه.. لقد اختار الهرم رمزا له.

قالت: عندك حق، لولا الملامة لوضعوه قبل نعمان جمعة.

(٥)

ثم قالت السيدة: ومَنْ هو الحزب التالى الذى جاء بعده؟

قلت: لقد ولد الحزب التالى ولادة طبيعية.

قالت: وهل يمكن أن توجد ولادات طبيعية بعد الولادات القيصرية؟

قلت: نعم، فإن الله - سبحانه وتعالى - قادر على كل شىء.

قالت: لا أعرف هذا فى الطب.

قلت: كانوا يقولون إذا أنجبت السيدة بقيصرية فإنها لا تنجب بعد هذا، ثم تقدم الطب بعد هذا فأضاف إلى هذا التقرير كلمة واحدة عبرت عن التقدم الهائل الذى أصابته جراحات التوليد، وقالوا: إذا أنجبت السيدة بقيصرية فإنها لا تنجب بعد هذا إلا بقيصرية، وهكذا أصبح ممكنا لمن ولدت بقيصرية أن تلد مثنى وثلاث ورباع ولا تقف عند حدود القيصرية الأولى كما كان الحال منذ نصف قرن، ولأن السياسة تسبق الطب فقد كان من الطبيعى أن يحدث فيها ما ليس متاحًا فى الطب، وهو أن تلد اللجان أحزابا بولادات طبيعية، بعد أن ولدت بقيصرية، وهو ما حدث بعد كل هذه القيصريات.

قالت: ومَنْ كان الوليد؟

قلت: حزب الوفاق القومى، لصاحبه المغفور له أحمد شهيب، ووارثه الأستاذ رفعت العجروى.

قالت: ولماذا كانت الولادة طبيعية فى هذه الحالة بعد كل القيصريات؟

قلت: كنا قد دخلنا الألفية الثالثة أو أوشكنا على دخولها، إذ ولد هذا الحزب فى مارس ٢٠٠٠.

قالت: سبب غير مقنع.

قلت: تريدين الحقيقة؟

قالت: نعم.

قلت: فلأن اسمه الوفاق.

(٦)

قالت: وهذا أيضا سبب آخر غير مقنع، أتظن لجنة الأحزاب تبحث عن الوفاق؟

قلت: بالطبع لا، كما تقول السيدة التى عشقها عبد الوهاب فى الفيلم.

قالت: لكنك قلت: إن هذا هو السبب.

قلت: ومازلت مصرا على رأيى. إن الوفاق فى اسم حزب لا يعنى إلا الانشقاق والشقاق.

قالت: أهذا هو ما تسمونه فى اللغة تسمية الأضداد؟

قلت: الأمر قريب من هذا، لكنه ليس هكذا تماما. إن رفع شعار الوفاق معناه أن مشروع الحزب الجديد كان يقترب من الحكومة، خلافا لحزبه الأم البعيد عنها.

قالت: فهمت، لكن مَنْ كان حزبه الأم؟

قلت: ليس هذا بصعب إذا عرفت أن مؤسس هذا الحزب الجديد كان ممن أطلق عليهم فى بداية السبعينيات أنهم من الصف الثانى، مراكز القوى.

قالت: فكأن حزبه الأم كان العربى الناصرى؟

قلت: هو ذاك.

قالت: أفيرشح الرئيس الوريث للحزب المنشق نفسه للرئاسة، بينما يمتنع رئيس الحزب الأصلى عن الترشيح؟

قلت: وهذا هو الوفاق بعينه.

قالت: الآن فهمت معنى قولهم: إن لكل حزب من اسمه نصيبًا.

قلت: لا أعرف قولا مأثورا بهذا النص.

قالت: إنى أنا الذى حورت النص.

قلت: لك هذا وأكثر منه.

(٧)

ثم عادت السيدة التى تطوعت بإدارة الحوار إلى أسئلتها وقالت: هل عادت القيصريات؟

قلت: عادت بحزبين، أولهما رشح رئيسه للرئاسة وهو مصر ٢٠٠٠.

قالت: هل أنت متأكد من ترتيب هذا الحزب بين أشقائه وشقيقاته؟ إنك أخرت الحديث عنه إلى ما بعد المرحلة التى دخلنا فيها الألفية الثالثة مع أنه يبدو لى أن هذا الحزب قديم لدرجة أنه كان يستشرف سنة ٢٠٠٠ فى برنامجه.

قلت: لا تذهلى إذا قلت لك: إن هذا الحزب لم يولد إلا بعد ٢٠٠٠ بعام، فقد ولد فى شهر أبريل ٢٠٠١، وهو تقريبا شهر ميلاد الأحزاب القيصرية.

اندهشت وقالت: واحتفظ باسمه؟

قلت: طبعا، لأنه كان قد قدم الورق باسمه هكذا.

قالت: فليغيره.

قلت: إن هذا كان كفيلًا بأن يستغرق ألفية ثالثة.

قالت: حسنا فعل، وعلى كلٍّ فالاسم جميل.

قلت: وما جماله؟

قالت: يكفى أن الدولار أيامها كان أرخص منه اليوم.

قلت: لكنه لم ينص على هذا فى برنامجه.

قالت: يكفيه الواقع، لكن خبرنى مَنْ هو ثانى القيصريات فى الألفية الثالثة.

قلت: قيصرية ٢٠٠٢، أخرجت لنا حزب الجيل الديمقراطى.

قالت: أظنه منشقا عن حزب العمل.

قلت: هو ذاك.

(٨)

قالت: ولماذا تأخر انشقاق ابن العمل عن انشقاق ابن الناصرى؟

قلت: الذى تأخر هو الاعتراف، لا الانشقاق!

قالت: كأن الانشقاق فى العمل قديم.

قلت: جدًّا.

قالت: وأين هو؟

قلت: احتفظ كل المنشقين بالاسم نفسه وعزّ عليهم أن يتركوه.

قالت: وأين هم؟

قلت: لا يزالون متنازعين!

قالت: وهل حدثت ولادات بعد هذا؟

قلت: نعم! ولادة طبيعية: للغد، منشقا عن الوفد، وولادة قيصرية للدستورى الاجتماعى، منشقا عن العمل القديم، ولكل منهما مرشح للرئاسة، فأيمن نور هو مرشح الغد، وممدوح قناوى هو مرشح الدستورى.

قالت: هل يقصد قناوى أن يذكرنا بالأحرار الدستوريين؟

قلت: ربما.

قالت: فماذا يميزه عنهم؟

قلت: كلمة الاجتماعى.

قالت: وماذا يقصد بها؟

قلت: يقصد بها أن يكون الحزب شعبيا لا نخبويا.

(٩)

قالت: وماذا يقصد ترك بالاتحادى فى اسم حزبه؟

قلت: يقصد الوحدة مع السودان.

قالت: وماذا يقصد أسامة شلتوت بالتكافل؟

قلت: يبدو لى أنه وهو دارس للمحاسبة كان يريد أن يخرج من العداوة التى صورروها لنا بين المذاهب الاقتصادية الاشتراكية والرأسمالية باللجوء إلى جوهر الاقتصاد الإسلامى، وهو التكافل.

قالت وهى تراجع ورقها الصغير، وأشقاؤها ينظرون إليها بإشفاق: حدثتنا عن سبعة أحزاب حتى الآن، ولم تحدثنا عن أقدم ثلاثة من العشرة التى قدمت مرشحين للرئاسة، لكن قل لى أولاً أيهما أقدم: الوفد أم الوطنى؟

قلت: تقصدين الأحزاب القائمة؟

قالت: نعم.

قلت: لا هذا ولا ذاك، إنما العربى الاشتراكى هو أقدم الثلاثة، فقد تأسس كمنبر ثم كتنظيم، قبل صدور قانون الأحزاب السياسية رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧.

قالت: وهل يشاركه فى هذه الأقدمية حزب قائم؟

قلت: بل حزبان، امتنع أحدهما وهو التجمع، وقاطع بسبب "أدب" رئيسه، واختلف أصحاب الثانى (وهو حزب الأحرار الاشتراكيين) فقوطعوا بدلا من أن يقاطعوا!!

(١٠)

قالت: آمنت بما تقول، لكن سؤالى يظل قائما: أيهما أقدم، الوطنى أم الوفد؟

قلت: هناك ثلاث وجهات نظر، الأولى: أن الوطنى موجود منذ أكتوبر ١٩٧٨ على حين أن الوفد موجود منذ فبراير ١٩٧٨.

قالت: معنى هذا أن الوفد أقدم.

قلت: لكنه جمد نفسه ولم يعد إلى الحياة السياسية إلا فى عهد الرئيس مبارك، وعلى حين اشترك الوطنى فى الانتخابات البرلمانية فى ١٩٧٩، فإن الوفد لم يشترك إلا فى برلمان ١٩٨٤.

قالت: معنى هذا أن الوطنى أقدم باتصال.

قلت: لكن الوفد موجود منذ ١٩١٩، وهذه هى وجهة النظر الثانية.

قالت والحماس يملؤها: لا تنس أن الحزب الوطنى الحالى موجود منذ هيئة التحرير (١٩٥٣)، وهو لا يعدو أن يكون بمثابة الاسم الخامس للتنظيم السياسى للثورة (أى ما يسمى حزب الحاكم ، الحزب الحاكم) بعد هيئة التحرير والاتحاد القومى والاتحاد الاشتراكى وحزب مصر العربى الاشتراكى.

قلت: لكن ذلك الحزب احتفظ بالاسم بعدما تركه أعضاؤه إلى الحزب الوطنى.

قالت: لكن يظل التيار هو هو، فهذا هو تيار ثورة ٥٢، وتيار الوفد أقدم.

قلت: لكن الحزب الوطنى استعار لنفسه اسم حزب مصطفى كامل، الذى وجد من أول القرن، وهذه هى وجهة النظر الثالثة.

قالت: ولم يكن هو وحده الذى استعار هذا الاسم، فقد سطا عليه آخرون عن رضا أو عن قضاء.

(١١)

قلت: لكن الوطن ليس ملكا لأحد.

قالت: لكن الوطن الديمقراطى ملك لمن يحبون الديمقراطية، فيذهبون من أجلها إلى صندوق الانتخابات.

قلت: حتى لو انتخبوا الوفد أو الغد؟

قالت: نعم.

قلت: باسم مَنْ تتحدثين؟

قالت: باسم مصر.. لكنها مصر ٢٠٠٥ وليست مصر ٢٠٠٠.

قلت: ومتى يأتى وقت الحديث عن مصر بدون سنوات؟ وبدون إضافات؟ ولم يجبنى أحد، فقد آثرنا أن نقوم إلى العشاء.

• • •

الفصل الثالث

هل يمكن وضع ضوابط خلقية للترشيح لمنصب رئيس الجمهورية؟

(١)

لست من المحبين للخوض فى تركيبة لجنة الإشراف علي الانتخابات، لكنني أرى أن هناك دورًا سابقًا على دور هذه اللجنة، ولابد لهذا الدور أن يتم من خلال هيئة تمثل عقل الوطن ووجدانه، وتجعل التفكير فى الترشيح للرئاسة أمرًا يتناسب فى جوهره مع ما يمثله هذا المنصب فى مخبره ومظهره.

ولست أستطيع أن أمنع نفسى من التعبير عن الهاجس الذى ينتابها بالخوف من أن تتحول عملية التزكية إلى خطوات «بيروقراطية» مملة تستلزم وجود صناعة «بيروقراطية» على حساب الهدف الأسمى، وهو إقرار مبدإ التعددية ومبدإ القدرة على الاختيار، وفى ظنى أن تفكيرنا فى وضع القواعد ينبغى أن يستشرف ما هو مأمول، وما هو ممكن فى الدورة الرئاسية القادمة، بدءا من انتخابات ٢٠١١، وأن نفيد من هذا الاستشراف من الخبرات العالمية فى استقصاء الفكر وفى التوجه نحو المصلحة العليا للوطن، وتغليب هذه المصلحة على كل العوامل الأخرى التى قد تتراءى جاذبيتها، وقد لا تتراءى منفعتها المباشرة.

كما أرى بكل تواضع أنه لابد لنا من أن نجعل القيمة والقدوة والسمعة والعطاء والقدرة والكفاءة بمثابة محددات أساسية يتنافس على أساسها المتنافسون، ويحجم بسبب غيابها المغامرون والمزيفون وهواة الشهرة، بحيث تكون الانتخابات الرئاسية مباراة بين مستحقين، لا مبارزة بين طموحين، وبحيث تكون عنوانا على القيمة، قبل أن تكون دليلا على الجرأة، وبحيث تعكس سمات الجسارة والشجاعة، قبل أن تعبر عن صفات المغامرة أو المناورة.

(٢)

ونحن نعرف مدى سيطرة هذا التوجه الفاضل على اختيارات الناخبين فى كل البلاد النازعة إلى توظيف الديمقراطية من أجل الشعب ومستقبله، ولهذا فإنى حريص على أن أطرح اقتراحًا عمليًا مفصلًا يستهدف تحقيق الاستنارة فيما يتعلق بتوجهات المرشحين وبرامجهم وأخلاقهم وسيرتهم بعيدًا عن صخب الدعاية السياسية والمعارك الحزبية والصحفية، وأبادر بالقول بأن الهدف من هذا الاقتراح ليس إضافة قيد أو ضابط على عملية الترشيح، ولكن منحها طابعها «البرامجى» وطبيعتها «التقييمية» للشخصية المرشحة، وهما الطابعان المتوافران فى المؤسسات الحزبية التى تكفل ترجيح مرشح حزبى على آخر، فما بالنا بوطن غابت عنه مؤسساته الحزبية فترة طويلة.

ويقضى هذا الاقتراح بتشكيل هيئة مفوضين من ثلاثمائة عضو من الشخصيات العامة من ذوى الأسماء المحددة سلفًا، بناء على إنجازاتهم أو مناصبهم السابقة، وتكون مهمة هذه الهيئة شبيهة بمهمة هيئات المفوضين فى مجالس الدولة والقضاء الإدارى، بحيث تستمع هذه الهيئات فى سعة من الوقت إلى برامج المرشحين للرئاسة منهم مباشرة، وإلى الانتقادات أو التحفظات التى قد توجه إليهم، أو إلى تاريخهم وتطلعاتهم، وتبنى عليها توصياتها فى تقرير علنى محدد الجزئيات تقدمه للشعب أولا وأخيرا، وإن كانت الآلية الحاكمة تجعل تقديم هذا التقرير العلنى موجها إلى اللجنة التى ينص الدستور على تشكيلها للإشراف على انتخابات الرئاسة، فإن هيئة المفوضين تقدم للأمة لا للجنة المنوط بها الإشراف على انتخابات الرئاسة (من خلال هذا التقرير) ما يضمن التنبيه اللائق (أقول اللائق وليس الزاعق) إلى بعض مناطق الخطورة المحتملة فى برامج بعض المرشحين الذين تدفعهم روح المغامرة أو الروح الاستعراضية إلى تبنى سياسات ورؤى قد تكون دون أن يدرى أصحابها بمثابة خطوات خطرة على الأمن القومى، أو السلام الاجتماعى، أو الالتزامات الدولية للوطن.

ومع الإيمان بمنطقية التخوف من أن يكون مثل هذا الموقف المسبق من جانب هيئة كهذه يمكن تصويره أو استغلاله (على حد سواء) على أنه صورة من صور الديكتاتورية الخانقة للحرية، إلا أن مبدأ الشفافية فى المناقشات، وأسلوب العلانية فى التقرير، وروح المسئولية عن كل جزئية فيه كفيل بأن يجنب مثل هذا الاقتراح آثاره الجانبية، وبأن يرجح عليها تمامًا الآثار المفيدة للصالح العام.

(٢)

وقد علمنا التاريخ أن وقوف جماعة راشدة من الأمة تمثل فى مجموعها أدق ما فى ضميرها كفيل بأن يحفظ على الحضارة تواصلها، وعلى الشعوب صورتها دون أن يكون فى هذا انتقاص من حقوق المرشحين أنفسهم، أو من حقوق روح الجماعة الكبرى.

بل إن التاريخ يحفظ لنا على سبيل المثال ما يروى عن تصرفات قادة كبار كانوا أرحم بجيوشهم من أن يولوا عليها قائدًا شجاعًا وماهرًا كفيلًا بإرهاق الجيش، مفضلين مَنْ هو أقل منه قسوة وإرهاقًا لجنوده ولعدوه على حد سواء، وذلك تغليبًا لبعد النظر.

وهكذا يمكن للجماعة الراشدة أن تنبه إلى كل ما ترى فيه خوفًا على الوطن، أو على أبناء الشعب، وأن تنبه حتى إلى الإفراط فى المثالية وما قد تتكلفه الأمة من هذا الإفراط.

وربما لا يمكن لغير مثل هذه الهيئة أن يتقدم بالرأى خالصًا مبرًّأ من كل نزعات فردية أو فئوية أو حزبية، ذلك أن تشكيل الهيئة يقوم، كما أسلفنا، على الاختيار المحدد من بين طوائف محددة ومتعددة من المفترض بالمنطق ومن الثابت فى الأغلب الأعم أنها وصلت فى شخصياتها وأدائها وآرائها إلى حدود الاتزان والمسئولية واستشراف المصلحة والخطر فى حجميهما الطبيعيين، وتتكون هذه الهيئة من الفئات التالية، ما لم يكن قد صدر فى حق أحد منهم حكم ماس بالشرف:

١ - رؤساء الجامعات السابقين ومعهم الرؤساء السابقون لأكاديميات الفنون، والسادات للعلوم الإدارية، والشرطة، والبحث العلمى والتكنولوجيا، والمركز القومى للبحوث، والمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، ومركز البحوث الزراعية، وهيئة الطاقة الذرية، ومع هؤلاء كل السيدات اللائى وَصلن إلى مناصب العمادة فى أى من الكليات الجامعية من الأساتذة الجامعيين.

٢ - رؤساء الهيئات القضائية السابقين (النقض مجلس الدولة النيابة الإدارية قضايا الدولة الدستورية العليا) والنواب الأوائل السابقون لرؤساء محكمة النقض ومجلس الدولة والدستورية العليا، ومع هؤلاء مَنْ تولوا فى السابق مناصب النائب العام، ومفتى الديار المصرية، والمدعى العام الاشتراكى.

٣ - الباقين على قيد الحياة من الحاصلين على جوائز الدولة التقديرية فى الآداب والفنون والعلوم والعلوم الاجتماعية والعلوم التكنولوجية المتقدمة.

٤ - الأعضاء العاملين في كل من مجمع اللغة العربية، والمجمع العلمى المصرى، ومجمع البحوث الإسلامية، والمجلس الملى العام للطوائف المسيحية المصرية.

٥ - القادة السابقين للأفرع الرئيسية للقوات المسلحة (القوات الجوية البحرية الدفاع الجوى)، ورؤساء هيئات الأركان والعمليات السابقين، ومديرى إدارات المدرعات والمدفعية والهندسية السابقين.

٦ - الوزراء السابقين والرؤساء السابقين للأجهزة المركزية للمحاسبات، والتعبئة العامة والإحصاء، والتنظيم والإدارة، والمخابرات العامة، وهيئة الرقابة الإدارية.

٧ - الرؤساء السابقين للمجلس الأعلى للشرطة، ومَنْ تولوا فى السابق منصبى رئيس جهاز أمن الدولة، ومدير مصلحة الأمن العام.

٨ - السفراء السابقين الذين تولوا منصب مساعد أول وزير الخارجية، ورئاسة مجلس السلك الدبلوماسى.

٩ - النقباء السابقين لكل نقابة مهنية، والرؤساء السابقين لاتحاد العمال.

١٠ - الرؤساء السابقين للجان البرلمانية فى مجلسى الشعب والشورى، وأقدم رئيس على قيد الحياة فى كل مجلس شعبى محلى على مستوى المحافظات.

(٤)

على أن يستثنى من كل هؤلاء جميعا مَنْ يشغل منصبا حاليا من مناصب السلطة، سواء أكان المنصب تنفيذيا (وزيرًا أو محافظًا) أم تشريعيا (عضوًا فى البرلمان) أم قضائيا.

ومع أنى أؤمن أن انشغالنا بالعموميات عن الجزئيات والتفصيلات كفيل بأن يحول بيننا وبين التفكير فى مثل هذا الاقتراح على نحو عملى، بل جدى، فإنى أبرئ ضميرى وذمتى راجيًا أن أكون قد وضعت لبنة فى التفكير لوجود لبنة من لبنات التفكير فى إيجاد مطبخ هادئ وعلنى ومسئول يتولى إنضاج الرأى السياسى من أجل الشارع، قبل أن تجد بعض التوجهات الديماجوجية مجالها فى قطف ثمار التعددية.. وبالله التوفيق.

• • •

الباب الثانى

الاجتهاد فى صناعة الرأى العام

الفصل الرابع

الشائعات فى التاريخ المصرى المعاصر

(١)

عرفت مصر فى تاريخها الحديث طائفة متنوعة من الشائعات القوية، وشاركت جهات مسئولة فى كثير من الأحيان فى صناعة وترويج الشائعات، لكن العائد من بعض الشائعات كان على عكس المطلوب منها، بينما فاقت نتائج البعض الآخر كل توقع.

ويمكن لنا أن نرصد طيفًا واسعًا من أنواع الشائعات التى انتشرت فى مصر المعاصرة:

أولا: الشائعات التعبيرية:

على نحو ما يعبر الإنسان عن رأيه بالقول وبالكتابة وبالاستناد إلى أقوال الأولين والحكم المأثورة عن الآباء والأجداد، فإن كثيرًا من الناس يلجأون إلى الإطلاق التلقائى للشائعات كصورة من صور تعبيرهم عن الإحساس بالأزمة، وأنت ترى الرجل أو السيدة وهو يتطوع بالحديث عن إصابة معينة بمرض معين فى منطقة معينة، بينما أنت تدرك تمامًا أنه يفتقر إلى وسيلة الاتصال بهؤلاء الذين تحدث عنهم.. لكنه يجد فى هذا «الإطلاق التلقائى للشائعة» طريقة للتعبير عن توقعه لما سوف يحدث.. ومع أن الجهل بالإطار العام للموضوع أو للمشكلة يكون هو السبب المباشر وراء مثل هذا النوع من الشائعات، إلا أن بعضها الآخر يستند إلى محاولة تدعيم الصورة التى يتبناها صاحب الشائعة.. تمامًا كما يحدث لمن يزعم أنه يعرف أكثر عن أنفلونزا الطيور حينما يتحدث عن أنها تصيب الأرانب أيضا، وبعد ساعات يروى أنه قد وصله خبر يقول بأن مزرعة أرانب بأكملها قد تمت إبادتها.. وهكذا.

والواقع أن الشائعات التعبيرية تنتعش فى الأوقات التى تشهد اضطراب المسئول فى حديثه عن الأزمة التى يواجهها، وهى أكبر تحد يواجه مثل هذا النوع من المسئولين، وقد

أدركت جحافل البيروقراطية المصرية مدى فعالية هذا السلاح فسلطته بقوة وبلا رحمة على المسئولين الذين يضطرونها لأن تقف منهم موقف العداء، وعلى الرغم من محاولات أجهزة عليا في الدولة مساندة مثل هؤلاء المسئولين الذين تلاطمهم الشائعات فإن العامل الأول لنجاح المسئولين يتمثل في قدرتهم على السباحة في مثل هذا البحر، وربما تتطلب السباحة آليات متعددة، منها الشائعات المضادة، وهو ما يتطلب من هذا المسئول اتصالات بأفراد متعددين من «الجمهور» الذى يرأسه، على ألا يكون هذا الاتصال مكشوفا للأعين، وعلى أن يكون في قدرة هؤلاء الإسراع بنشر الشائعات المضادة بفعالية تضمن لها قوة المقاومة، وتستهدف لها الانتصار.

ومهما كان المتربصون بالمسئول من القوة القادرة على إطلاق وترويج الشائعات فإنهم يظلون في حاجة إلى «نواة أساسية» من تصرفات المسئول يمكن لهم بها أن ينطلقوا في اتجاهات متعددة.

ومع أنه لا يمكن القول بوجود حصانة كاملة لصاحب المسئولية ضد الشائعات، إلا أن قوة المسئول واقتداره وتمكنه من السيطرة على مجريات الأمور تظل بمثابة السد العالى والمنيع أمام تواتر الشائعات، بحيث تقلل أولا من فعاليتها، وثانيا من معدل تكرارها، وثالثا من حجم التصرفات التى تتناولها.. وهكذا.

(٢)

ثانيا: الشائعات التفسيرية:

كثيرًا ما يجد الناس أنفسهم في حيرة أمام قرار مفاجئ تتخذه الحكومة أو قياداتها، وسرعان ما يجدون أنفسهم مدفوعين إلى البحث عن سبب أو تفسير لمثل هذا القرار المفاجئ أو الغريب عن توقعاتهم، وهنا تتخلق أو تتصنع أو تتهيأ الأرضيات المناسبة للشائعات نفسها، وتجد الشائعة أرضا خصبة تم تمهيدها من قبل، وعلى سبيل المثال فإن خروج مسئول من منصبه في وقت مفاجئ أو غريب يستدعى الحديث عن خلافات مفاجئة في المجموعة الحاكمة، أو عن خطإ أخلاقى، أو عن نفوذ جبهة معارضة أو مناوئة، أو اكتشاف حقيقة مهمة عن هذا المسئول كانت قد غابت عند اختياره من قبل.

ولاشك أن مناخ الحكم الشمولى يكفل ازدهار مثل هذا النوع من الشائعات، ويصل

نجاح مثل هذه الشائعات إلى أقصى حدوده فيما يتعلق بالوفاة المفاجئة لكبار المسئولين أو لكبار النجوم فى حوادث، والحوادث بطبعها مفاجئة.. وهنا نجد سيلا لا نهاية له من الشائعات التى لا تزال تتردد رغم افتقادها المنطق، وربما يتعجب القارئ من أن نوردها مع بعضها على أنها شائعات، فكل قارئ من قراء هذا الفصل يعتقد أن بعض هذه الشائعات حقائق، وأن كاتب المقال أخطأ فى وضع هذه بجوار تلك، لكن الحقيقة أن كل هذه «التفسيرات» كانت شائعات فى الأصل.. وسنضرب أمثلة:

١- ماتت أسمهان فى حادث سيارة غرقت فى النيل.. بينما بقى السائق على قيد الحياة.. التفسيرات المتعددة تميل إلى ترجيح وجود مصلحة للقاتل الخفى، سواء أكان هذا القاتل هو المطربة المنافسة السيدة أم كلثوم، أم المخابرات البريطانية، أم غيرها من المخابرات الغربية التى ارتبطت أسمهان بعلاقات معها.

٢ - مات أحمد حسنين رئيس الديوان الملكى على كوبرى قصر النيل إثر تعرض سيارته لحادث عنيف من سيارة تابعة للجيش البريطانى، بينما كان أحمد حسنين فى ذلك الوقت يفنى عمره فى محاربة الإنجليز انتقاما منهم لإفشالهم خططه فى فبراير ١٩٤٢، ولمنعه من الوصول إلى رئاسة الوزارة فى أبريل ١٩٤٣ بعدما وقّع الملك له بالفعل قرار تشكيل الوزارة.

٣- تعرض الملك فاروق نفسه لحادث سيارة فى طريق الإسماعيلية، صدمته سيارة إنجليزية مسرعة، نجا فاروق من الحادث بفضل السيارة التى كان يقودها فى ذلك الوقت، كانت سيارة مرسيدس أهداها له الزعيم الألمانى هتلر، كان الملك ميالًا بالفعل إلى المحور، يتمنى لألمانيا الفوز، ولبريطانيا الهزيمة، وقد عبر عن أمنياته بوضوح كان كافيًا لأن يخدم الشائعة التى انطلقت حول استهدافه.

٤ - لا يستسيغ قطاع كبير من الجمهور المصرى حتى الآن وفاة المشير أحمد بدوى فى حادث طائرة هو ومجموعة كبيرة من القادة كانوا يرافقونه لزيارة المنطقة العسكرية الغربية، جاء خبر بقاء قائد الطائرة على قيد الحياة ليدعم وجهة نظر القائلين بتدبير الاغتيال، وذلك على الرغم من أنه لم تكن هناك أية حاجة ملحة لإتمام هذا الاغتيال، فقبلها بثلاثين شهرا كانت إقالة وزير الدفاع الأشهر المشير الجمسى قد تمت بمنتهى السهولة والبساطة.

٥ - راجت فى الأوساط العربية خارج مصر التى كانت تحت حكم شمولى مسيطر تماما

على كل منافذ الأقوال والشائعات، راجت نظرية أن الفريق عبد المنعم رياض مات مقتولا على يد النظام المصرى الذى قدمه على أنه شهيد.. كان هناك ما يدعم هذه الرؤية بعد أن انطلق لسان عبد المنعم رياض بانتقاد عالى الصوت لكثير من الأوضاع السياسية فى مجتمعات علنية، وهو ما لم يكن مألوفا فى ذلك الوقت.

٦ - تتعدد الشائعات التى تفسر مصرع الفنانة كاميليا فى حادث طائرة، بينما كانت فى أوج علاقتها بالملك فاروق، تجد هذه الشائعات ما يدعمها من المناخ المضطرب والملتبس الذى واكب حرب فلسطين ١٩٤٨، وما أعقب هذه الحرب من اضطرابات وتغييرات فى التوجه والسلوك.

هذه بعض أمثلة لا يمكن إنكار أن الشائعات لعبت فيها دورا تفسيريا قويا إلى حد يمكن معه القول بأن هذه الشائعات كانت تعبر عن بعض الحقائق، حتى إن لم تعبر عن الحقيقة نفسها.

(٣)

ثالثا: الشائعات التبريرية:

نبدأ بالتفريق بين الشائعات التبريرية والشائعات التفسيرية، والفارق بسيط، لكنه جوهرى، فالشائعات التفسيرية تصدر عن الذين صُدموا بالحدث ويبحثون له عن تفسير، أو عمن يقدمون التفسير لما حدث من غيرهم، أما الشائعات التبريرية فيطلقها أصحاب القرار أنفسهم، بعد قليل من إصدارهم للقرار.

ومن الحق أن نعترف أن الحكومة المصرية فى عهد الرئيس جمال عبد الناصر وفى النصف الأول من عهد الرئيس السادات كانت تملك جهازا قويا لإطلاق الشائعات التبريرية ونشرها وإقناع الجماهير بها، وإقناعهم بالتالى بالقرارات التى تعجب المواطنون لصدورها الفجائى.

مارست الدولة إطلاق هذه الشائعات بقوة فائقة عند الإقالة المفاجئة للشيخ أحمد حسن الباقورى من منصبه كوزير للأوقاف، كان هذا الشيخ الجليل يتفانى فى الدعوة للثورة والإشادة بها وبزعيمها فى كل مكان وبكل لسان، وكان أداؤه متميزا وعاليا بكل المقاييس لكن تصادف أن حضر فى بيت الأستاذ محمود شاكر ندوته الأسبوعية، وفيها جرى حديث

حول الظلم الذى تعرض له الأديب يحيى حقى بإبعاده عن السلك الدبلوماسى وهو قريب من منصب السفير بسبب زواجه من أجنبية(!!) وما أعقب هذا من ظلم تعرض له.. إلخ، تطاول الأستاذ شاكر فسب عبد الناصر سبابا شائعا امتد إلى والدة الزعيم.. كانت الجلسة مسجلة.. لم يكن ممكنا أن يتقبل عبد الناصر من وزيره المفضل أن يحضر مجلسا يسب فيه.. كان لابد من عقاب قاس للشيخ الباقورى.. لم تكن الإقالة كافية لهذا العقاب، ولا مقنعة للجماهير.. ولم يكن من الممكن بالطبع ذكر السبب الحقيقى.. وهكذا كانت النتيجة الطبيعية اللجوء إلى سلاح الشائعة.. ومن ثم فقد انتشرت بطول مصر وعرضها شائعات لا نهاية لها عن سلوك خطإٍ للباقورى مع بعض السيدات. من الطريف أن نعرف الآن أن واحدة من هذه السيدات كانت فى بداية حياتها تدرس الفن، وذهب والدها الصحفى يطلب دعم الباقورى لدراسة ابنته، فيما بعد أصبحت الطالبة مذيعة وفنانة كبيرة وهاجرت فعاشت خارج مصر، ثم عادت وعملت مرة أخرى بالفن. كانت الشائعات كافية لإقناع الناس مؤقتا بأن الرجل يستأهل الإقالة.. بعد ٥ سنوات و٥ شهور و٥ أيام أعيد الباقورى إلى الصورة، وكأن شيئا لم يكن.. ثم تولى مناصب عليا.. وهكذا تأكد الجمهور من أن الأمر لم يكن يعدو الشائعة.

مارست الثورة الأسلوب نفسه مع الدكتور محمد حلمى مراد فى ١٩٦٩، لكن الجماهير التى عانت الجرح الكبير فى ١٩٦٧ لم تكن على استعداد لأن تسلم أذنها لأجهزة النظام، على الرغم من أن الشائعات لم تتوقف.

كانت أقوى وآخر الشائعات التى من هذا النوع ذلك السيل من الشائعات التبريرية التى انطلقت عقب استبعاد المشير محمد عبد الحليم أبو غزالة من منصبه كنائب لرئيس الوزراء ووزير للدفاع.. وتلك التى انطلقت عقب استبعاده من منصبه كمساعد لرئيس الجمهورية.. لكن هذه وتلك جاءت فى عصور الديمقراطية والليبرالية فلم تجد الأرض الخصبة التى وجدتها الشائعات التى انطلقت عقب إقالة الباقورى.

وعلى كل حال فليس من المبالغة أن نقول بأن أهمية الباقورى لنظام الرئيس عبد الناصر أكثر بكثير من أهمية أبو غزالة لنظام الرئيس مبارك.. بل إن أهمية الباقورى كانت كلها رصيدا إيجابيا لمصلحة النظام، بينما كانت أهمية أبو غزالة ذات رصيدين مختلفين، إيجابى وسلبى!!

(٤)

رابعا: الشائعات التدميرية:

مارست الدولة المصرية هذا النوع من الشائعات بقوة بالغة فى أوقات عديدة، لكنها مارستها بقوة قاتلة ساحقة ماحقة فى مرتين شهيرتين، وفى المرة الثانية كانت الشائعات من القسوة إلى الحد الذى هزت توابعها أيضًا من كيان الذين أطلقوها من أجل مصلحتهم.

كانت المرة الأولى التى لجأت فيها الدولة إلى الشائعات التدميرية عندما تقرر إبعاد الرئيس محمد نجيب نهائيا من منصبه كرئيس للجمهورية، كان قد تم إبعاد الرئيس فى فبراير ١٩٥٤، فثارت الجماهير فى مصر والسودان، كما ثارت جماعات وأسلحة من الجيش نفسه، ووصل الأمر إلى حد أن وزيرا مدنيا بارزا كان يحظى باحترام الرئيس جمال عبد الناصر قال له بكل وضوح: «لقد كنت أظن أن الشعب ضدكم والجيش معكم، لكن أحداث الأيام الأخيرة تقول: إن الجيش ضدكم كما أن الشعب ضدكم!!». وكانت هذه حقيقة... لكن عبد الناصر تمكن بقدرات تكتيكية عالية من أن يحنى رأسه للعاصفة وأن يبدأ معركة على مراحل بدأت بأن أعاد الرئيس نجيب إلى سلطاته، وظل يعلن العزم على عودة الديمقراطية والأحزاب... إلخ، فى الوقت الذى بدأ فيه خطة طويلة الأجل وهادئة النفس للخلاص من كل هذا الذى واجهه، وللخلاص من كل ما وعد به أيضًا.

وعندما حان الوقت للتخلص من الرئيس نجيب كانت الشائعات قد بدأت تملأ البلد بكل ما يشين الرجل، بحيث كان من الممكن أن يتم تدمير صورة الرئيس المحبوب من كل الطوائف.. ومع هذا فإن الشائعات لم تدمر الرجل تمامًا، وإنما دمرت الرغبة فى الدفاع عنه، وهكذا كانت الشائعات المنظمة سلاحا من أبرز الأسلحة فى تدمير وتفتيت مظاهر التأييد الشعبى الجارف والساحق الذى كان محمد نجيب يحظى به. وإن لم تفلح هذه الشائعات فى تدمير صورة الرجل الذى لايزال رغم وفاته وبُعد العهد به يحتل مكانة سامقة فى وجدان الجماهير.

بعد أقل من ١٣ عامًا وجد نظام الرئيس عبد الناصر نفسه فى حاجة إلى كميات كبيرة من هذا السلاح للتعامل مع رفيق عمر الرئيس نفسه، أو مع نصفه الثانى.. وهو المشير القائد.. وعلى الرغم من أن عبد الناصر كان لايزال يحتفظ بصداقته للمشير عبد الحكيم

عامر، إلا أن مصلحة عبد الناصر كانت تتطلب القضاء على عبد الحكيم عامر بكل الصور الممكنة، وهكذا تم اللجوء إلى سلاح الشائعات قبل أن تنتهى حرب يونيو ١٩٦٧، وكانت الشائعات من القوة بحيث إن مضمون بعضها (بل ومنطوقه بالنص) لايزال موجودا فى ذاكرة المصريين، ومن المؤسف أن الصحافة الناصرية شاركت بكل ما كانت تملكه من نفوذ فى تثبيت كثير من هذه الشائعات على أنها حقائق غير قابلة للنقاش.. وبدأت الشائعات بالقول بأن القيادة العسكرية قبلت رشوة من الذهب لخيانة الرئيس عبد الناصر ونظامه، وتطورت الشائعات وتضخمت حتى كادت تدمر صورة عدد من أسلحة القوات المسلحة المصرية العزيزة على كل مصرى.. لكن هذا كان فى رأى أصحاب تقارير تقدير الموقف مطلوبا بشدة.. وهكذا شوهت كثير من الإنجازات المصرية فى حرب ١٩٦٧ وحولت إلى عمالة أو جهل أو تواطؤ.. وقدمت كباش فداء للمحاكمات وصدرت فى حقها أحكام ونفذت هذه الأحكام بالفعل.. وتطورت الشائعات وتحورت كما يتطور الفيروس القاتل ويتمحور، بل إن الطفرة الجينية أصابت بعضها وتحولت لتنهش الأعراض وتهتكها دون أى إحساس بخطورة هذا السلوك على النظام نفسه.

وفيما بعد فإن كثيرًا من هذه الشائعات التى نجحت فى تدمير صورة عبد الحكيم عامر تمامًا فى تلك الفترة تركت آثارا تدميرية من نوع «توابع الزلزال» وأثرت هذه التوابع على نظام الرئيس عبد الناصر فى آخر أيامه، بل امتد أثرها على نظام الرئيس السادات فى معظم أيامه!!

(٥)

خامسا: الشائعات العلاجية والتنفيسية:

يرى بعض المحللين أن النظم الشمولية نجحت فى كثير من الأحيان فى التغطية على بعض حالات الإحباط الجماعى واليأس القومى بتمرير شائعات تحمل أنباء محببة إلى نفوس الجماهير.. ومن أبرز هذه الشائعات العلاجية تلك الشائعات التى ترتبت على ما سمى بظاهرة تجلى السيدة مريم العذراء فى كنيسة شهيرة بالزيتون.

جاء هذا الحادث ليقدم لجهاز الشائعات المصرى فرصة جميلة للحديث عن الآمال والأمانى التى يمثلها هذا الظهور المبارك.

كان التبشير بالنصر على العدو الإسرائيلى أبرز هذه الآمال بالطبع، فى وقت كانت

الجماهير فيه قد بدأت تلتفت إلى حقيقة الهزيمة التى حدثت، والتى كانت لا تزال تحدث على خط القناة.

لم يكن أحد ليمانع فى هذا الاستغلال الذكى للحادث، وفى تطوير هذا الاستغلال يوما بعد يوم.

لكن فيما بعد اكتشفت أجهزة الدولة أن مثل هذا التصرف اللاحق منها تجاه التعلق بالدين كان يصب فى مصلحة أخرى غير مصلحة الدولة التى تبنت منذ عقد سابق من الزمان سياسات تهميش التيارات الدينية.. لكن الهزيمة نفسها كانت كفيلة بأن يعدل النظام كله عن توجهاته تحت عقيدة أن هذه التوجهات نفسها ربما كانت سببا مباشرا وراء هزيمة النظام!!

ونحن نعرف عمق التدين فى داخل الشخصيات المصرية، ومدى استعداد عناصر هذا التدين للظهور حتى فى إضفاء البركة على مواقف مخالفة للدين كما فى الأفلام، وحتى فى حديث الشيوعيين عن بعض مراحل حياتهم.

بالموازاة لهذا لم تكن الدولة المصرية وأجهزتها تعجز عن إطلاق الشائعات عن قرب ظهور آبار للبترول تحمل الخير والمال الوفير.. وعن قرب اكتشاف ثروات معدنية.. لكن مثل هذه الشائعات تظل على الدوام قصيرة العمر، وسريعة الانكشاف، وربما لا تحتاج إلى تكذيب لأنها كما يقال فى الطب وفى التكنولوجيا أيضا: «ذاتية الانتهاء».

لكنها فى جميع الأحوال تعبر عن المعنى الذى أجاد المتنبى التعبير عنه حين قال:

مُنى إن تكن حقا تكن أعذب المنى وإلا فقد عشنا بها زمنا رغدا

• • •

الفصل الخامس

الصفقات الذكية.. والصفقات الغبية

(١) صفقة الأمان للجهاز السرى للإخوان

يظل الحديث عن مأزق الإخوان المسلمين والقوى الديمقراطية واليسارية فى ١٩٥٤ محتملًا لكل جديد تكشف عنه الوثائق أو الروايات أو المذكرات، إلا أن طبائع الأشياء تدلنا بكل وضوح على أن مجموعة الرئيس جمال عبد الناصر التى تراجعت خطوتين فى مارس ١٩٥٤ لم تنجح فيما بعد فى حسم المعركة لصالحها إلا بعد أن تمكنت من عقد اتفاق كبير مع مجموعة مما سمى بالتنظيم السرى للإخوان المسلمين، المعروف بالنظام الخاص، ومع أن أحدا لا يملك وثائق هذا الاتفاق، ولا يملك صورة منها من قريب أو بعيد، فإن معالم الاتفاق واضحة وضوح الشمس، فقد عوقب أقطاب الإخوان جميعًا ما عدا قيادات التنظيم الخاص، عوقب المرشد العام نفسه وسجن، وعين فى السجن قائدا للأوركسترا الوهمية التى كانت تعزف ألحان أغنية السيدة أم كلثوم التى تهنئ فيها الرئيس جمال عبد الناصر بنجاته من حادث المنشية، وأعدم بعض أقطاب الإخوان الكبار من طراز عبد القادر عودة، وألقى الزعماء التالون لهم وهم مَنْ أصبحوا بعد ذلك بمثابة المرشدين التالين(التلمسانى وحامد أبو النصر ومشهور وعاكف) فى السجون، أما قادة التنظيم الخاص فقد نجوا مَن كل هذا بقدرة قادر، وقد تجلت قدرة القادر فى هذا الاتفاق السرى الذى عقده معهم جمال عبد الناصر، وسواء فى هذا الاتفاق أن كان عن حسن نية أم كان بسوء نية، فقد كانت نتيجته واحدة ومؤكدة، وهى ضياع رقاب تنظيم الإخوان وبعض قادته، وتصدع أداء التنظيم نفسه لمدة طويلة، فى مقابل الأمان الذى حصل عليه قادة التنظيم الخاص.

ومن حقائق التاريخ أن هذا الاتفاق ظل سارى المفعول حتى وقوع حادث المنشية وبعده، ولايزال الإخوان حتى اليوم يجاهرون بأن الحادث كان تمثيلية، على الرغم من اعترافاتهم الواضحة بالحوادث المشابهة، وبعض الذين يجيدون قراءة التاريخ والمذكرات

والاعترافات يستطيعون أن يقولوا: إنها كانت نصف تمثيلية، لأنها كانت تصويرًا خفيفًا أوتنفيذًا سريعًا لبروفة تم إجراؤها بالفعل، وقد جمعت التمثيلية أو الواقعة بين ممثلين تلقائيين وممثلين محترفين، لكن المجد وكذلك العذاب كان من حظ الممثلين التلقائيين، على حين نجا المحترفون بمقتضى صفقة الأمان (!!) ومن طريف ما يحكى أن حسين الشافعي نفسه سئل عن حقيقة هذه الشبهات فأجاب بأنها لو كانت كذلك فإن عبد الناصر يستحق الأوسكار، وقد فاته أن عبد الناصر والسادات من بعده قد حصلا على ما هو أكثر من الأوسكار بكثير، بينما لم يحصل هو على أوسكار أحسن ممثل مساعد!!

(٢) صفقة المجد مقابل القوة بين عبد الناصر وعبد الحكيم عامر

يقول المقربون من قادة الثورة والقارئون لمذكراتهم والسامعون لقصصهم: إن استقالة الثلاثي الشهير - عبد اللطيف البغدادى وحسن إبراهيم وكمال الدين حسين - لم تكن لتتم على هذا النحو الحاسم الجازم إلا بعد أن اكتشفوا أنهم (هم وربما عبد الناصر أيضًا) بلا دور، لا حقيقى ولا ظاهرى، وأن فى وسع عبد الحكيم عامر أن يفعل ما شاء فى القوات المسلحة وفى غيرها، وقد ثبتت الرؤية عند هؤلاء بعد أن اتخذ مجلس الرئاسة قرارات تنظيمية، فإذا بالمشير عبد الحكيم عامر يحتجب عن الحياة العامة وينتقل إلى بلده إسطال علنًا، ومنها إلى مرسى مطروح سرًّا، وإذا بقيادات القوات المسلحة جميعًا تنتقل إليه هناك، وإذا بعبد الناصر نفسه يسعى فى الاعتذار لعبد الحكيم عامر ومراضاته، على الرغم من شكاواه المطولة منه لزملائه ورجائه لهم أن يقفوا معه فى مواجهة عبد الحكيم الذى ضيع سوريا (!!!)، وضيع الوحدة، فلما اعتصم عبد الحكيم واحتجب وأظهر الغضب وجد عبد الناصر نفسه فى موقف لا يحسد عليه، وبعد أن نجح فى لقاء عبد الحكيم عامر وقبوله دعوته للحضور إليه، كان أمام عبد الناصر بجلالة قدره ضوء أحمر يذكره بأن الاتفاق السرى يقول بأن المجد لعبد الناصر والقوة لعبد الحكيم، وكان السؤال غير المنطوق الذى طرح نفسه على الزعيم عبد الناصر بكل قدره الجليل: هل هو قادر على أن يتنازل عن المجد؟ وهل هو قادر على امتلاك القوة؟

ولم يكن هناك من حل سوى أن يسترضى الرئيس المشير، ولا نقول: يعتذر له على نحو ما يقول «العامريون»، وهم أكثر من أن يحاط بهم، وإن كانوا أخفض صوتا فى تاريخنا المعاصر حتى الآن.

وعلى كل حال فإن اتفاقية أو صفقة المجد مقابل القوة ظلت سارية المفعول حتى ما بعد حرب يونيو ١٩٦٧، ولم يستطع عبد الناصر أن ينقض هذه الاتفاقية إلا بعد أن خدع عبد الحكيم عامر عن طريق عباس رضوان الذى انخدع هو الآخر، والذى نال سوء العقاب أيضًا بعد مصرع المشير، لا لشىء إلا أنه انخدع فعاقبه من خدعه.

وربما سأل سائل: لماذا بقى أنور السادات وحسين الشافعى وزكريا محيى الدين، على حين استقال البغدادى وكمال الدين حسين وحسن إبراهيم؟ والإجابة الكوميدية موجودة فى تاريخ الدفعات، فهؤلاء الذين بقوا كانوا أقدم من عبد الناصر وعبد الحكيم فى التخرج، ولهذا فإنهم أخذوا «المصل» أو «الطعم» مبكرا وقبلوا بالوضع، أما الذين خرجوا فكانوا أحدث من عبد الناصر وأقدم من المشير ولهذا ظنوا أنفسهم أصحاب حق بين هذا وذاك، أما الأخوة الأكابر الذين بقوا فكانوا ينظرون إلى صراع أخوين صغيرين عنهما، رضوا منذ البداية بأن يعملوا تحت قيادتهما.. وهكذا رضوا.. وهكذا تحملوا.. وهكذا بقوا.

(٢) صفقة اليسار الأصلى ضد اليسار الصناعى

كان السادات فى ١٥ مايو فى حاجة إلى تخطى المأزق القائل بأن المجموعة التى يريد التخلص منها تمثل الاتحاد السوفيتى، وهكذا فإنه بذكاء معهود فيه ولم يكن غريبًا عليه، عمد إلى الاقتراب والتعاون والتحالف مع كل القوى اليسارية التى كانت موجودة على الساحة السياسية فى ذلك الوقت، فقرب خالد محيى الدين وأعطاه صلاحيات أوسع فى مجلس السلام العالمى الذى كان مرتبطًا بصورة أو أخرى بالاتحاد الاشتراكى، وأدخل السادات اثنين من قادة التنظيمات اليسارية المخضرمين فى وزارة مايو ١٩٧١ وهما فواد مرسى الذى كان رفيقا كبيرا بالفعل وفى السر، وإسماعيل صبرى عبد الله الذى كان مظنونًا أنه رفيق كبير بالوجاهة وفى العلن، كما فتح الباب على مصراعيه لكثير من رموز اليسار فى لجان الاتحاد الاشتراكى، وكلنا يذكر الأدوار التى لعبها لطفى الخولى فى تلك الفترة كمسئول عن العلاقات العربية للاتحاد الاشتراكى، ورشدى سعيد وغيرهما، واستعان السادات أيضًا بمساعده الأثير فى مجلس الشعب محمد عبد السلام الزيات، الذى كان شقيقًا للدكتورة لطيفة الزيات نجمة شباب اليسار المصرى فى حقبة الأربعينيات، وكانت للسادات علاقات قديمة برموز يسارية كثيرة منذ ما قبل الثورة، وما بعدها، من طراز محمود أمين العالم وأحزابه.. ولا ننسى أنه تناول مفاوضات اليسار بالنيابة عن عبد الناصر فى نهاية الخمسينيات.

هكذا تمكن السادات من تضييع فرصة « تمثيل اليسارية» على أقطاب اليسار الصناعى من طراز على صبرى، أو على مَنْ سموا بالأنصار التقليديين للاتحاد السوفيتى من قبيل سامى شرف.

وكانت الخطوة النهائية فى أحداث ١٥ مايو أن السادات عقد معاهدة صداقة وتحالف مع الاتحاد السوفيتى حفلت بما يدل دلالة قاطعة على أن السادات هو رجل اليسار الأول.

وهكذا انتهت علاقة اليسار الصناعى على يد اليسار الطبيعى، وبعد سنوات لم يعد من الممكن لليسار الصناعى حين أفاق من الضربة شبه المميتة إلا البحث عن تسمية أخرى من قبيل الناصرية.

(٤) صفقة الحزب الوطنى القديم ضد الوفد الجديد

ما زلت عند رأيى فى أن أكبر مأزق واجه أنور السادات فى سياسته الداخلية والخارجية معًا لم يكن إلا عودة تيار الوفد إلى الظهور فى الحياة السياسية، وعودة فؤاد سراج الدين بالتحديد، وكان لابد للسادات من تفكير جذرى ينقض به أساس هذا البناء الشامخ الذى أصبح جاهزًا لمواجهته ولمواجهة حقبة الثورة كلها، وبدأ السادات يفكر فى قلم مصطفى أمين وقدراته، لكن مصطفى أمين لم يكن ليكرر التجربة المريرة التى ذاق فيها المر بعد كل ما قدم من خدمات، وكان السادات يظن أن بإمكانه الضغط على مصطفى أمين بوسائل متعددة من التاريخ والجغرافيا، لكن السجن كان قد صهر معدن الرجل فأصبح المعدن مصفى من نقاط الضعف التى كان السادات يبحث عنها، وكان مصطفى أمين يرى بعينى رأسه ما يعانيه تلميذه محمد حسنين هيكل بعد المجد من سجن نفسى رهيب يفوق ألمه ما تعرض له مصطفى أمين نفسه من سجن مادى من قبل، وهكذا بدأ السادات يبحث عن صيغة يزايد بها على الوفد، ولم يكن أمامه إلا اللجوء إلى مدرسة الحزب الوطنى القديمة التى كانت سابقة على الوفد ومحتجة بشدة على بعض تصرفاته، وهنا رفع السادات اسم مصطفى كامل، ومحمد فريد، وذهب فأحيا وحيا وجود المدرسة التى سميت باسم مصطفى كامل على الرغم من وجودها فى حارة صغيرة، ولا نقول فى شارع ضيق، وكرم السادات اسم عبد الرحمن الرافعى وأمر بتوزيع كتبه على نطاق واسع، وكرم بنفسه اسم أمين الرافعى الذى كان قد توفى منذ نصف قرن، ثم جاء بإبراهيم شكرى ممثلًا لهذا الاتجاه الجامع أو الموحد (!!)

بين الوطنى القديم والوطنى المتوسط بقيادة فتحى رضوان وشركاه ومصر الفتاة والحزب الاشتراكى الذى كان إبراهيم شكرى نفسه ممثله فى برلمان ١٩٥٠، ووصل السادات إلى صيغة أو صفقة حزب العمل الاشتراكى، وذهب السادات مع الأقطاب الجدد إلى مصلحة الشهر العقارى ليسجل لهم الحزب، وكان هذا علنًا، على نحو ما ذهب أقطاب الوفد دون أن يكون ذهابهم للشهر العقارى علنًا، وبالطبع فإنه لم يكن سرًّا.

واستمر السادات يخوض هذه المعركة بنجاح ظاهر وإن لم يكن النجاح حقيقيًّا أو طويل المفعول حتى جاء عهد مبارك الذى لم تكن له علاقة مبكرة (على الإطلاق) بخصومة الثورة والوفد، وترك الأمور تبدو وكأنها تسير فى أعنتها، وشاء القدر أن يحدث ما لم يكن فى حسبان السادات، حيث تحالف الوفد مع الإخوان فى ١٩٨٤، وتحالف العمل مع الإخوان فى ١٩٨٧، ثم استولوا على حزب العمل منذ ذلك الحين، وقال أهل الحكمة من الذين يتأملون الفولكلور السياسى فى تفسير ذلك: «إن ما جاءت به العواصف تذهب به الرياح»، وذلك على عكس القول المشهور.

• • •

الفصل السادس

الساسة المشاغبون: الوجود والجدوى

(١)

يذهب شباب القاهرة إلى سينما أوديون، وإلى محل شهير للكشرى بجوار هذه السينما، ويقرأون على لافتة أن هذا الشارع اسمه شارع عبد الحميد سعيد، ولا يعرفون أن عبد الحميد سعيد كان نائبًا فى البرلمان المصرى، وكان فى بعض الأحيان بمثابة النائب الوحيد للحزب الوطنى فى البرلمان، وكان يصر على التعبير عن معتقدات الحزب الوطنى فى جلسات البرلمان، وبخاصة عند اختتام دورات البرلمان، فيقف ويؤكد على ما كان الحزب الوطنى القديم ينادى به من امتداد حدود مصر وسيادتها للسودان وملحقاتها فى كردفان ودارفور وغيرها حتى حدود مصر الطبيعية فى عهد الخديو إسماعيل، وهى الحدود الكفيلة بتأمين مصر سياسيا وعسكريا وأمنيا.. لكن الاتفاقات الدولية المتعاقبة جارت عليها حتى أصبحت حدود مصر على نحو ما هى عليه الآن. فى ذلك العصر الهادئ المحافظ على الشكليات كان عبد الحميد سعيد بمثابة النموذج الأول للنائب المشاغب الذى يحرص على الرأى فى الوقت الذى ينشغل الآخرون بما يرونه أهم من هذا الرأى، ومع هذا تثبت محاضر الجلسات البرلمانية قبل الثورة أن عبد الحميد سعيد يقف عند الإعلان عن انتهاء الدورة البرلمانية ويهتف بحياة مصر والسودان.. إلخ.

(٢)

بعدما استقرت واستتبت الأمور لعبد الناصر فى ١٩٥٤ بدا أن القبضة القوية ستكون قادرة على إخفات وإخفاء صوت المعارضة أيًا ما كانت، فما بالنا بالمشاغبة، لكن كانت هناك نار تحت الرماد، وبخاصة أن تعبير القوى السياسية عن نفسها فى أزمة ١٩٥٤ كان زاعقا وصارخا إلى درجة لم تشهدها مصر من قبل، ووصل محمود عبد المنعم مراد وأحمد

أبو الفتح وإحسان عبد القدوس فى تعبيرهم عن آراء القوى المطالبة بالديمقراطية إلى حدود أكثر من القصوى، وكذلك فعل كتّاب من الذين عرفوا بعد ذلك بالأدب والفن، لكنهم فى ممارستهم لإبداء الآراء السياسية كانوا أكثر حماسا من الكتّاب السياسيين أنفسهم. لكن الفرصة لم تأت هؤلاء إلا فى تجمعات متباعدة زمنيا، جاءت الفرصة الأولى فى برلمان ١٩٥٧ عند نظر الاستجواب الخاص بعضوية مجدى حسنين ومدى إمكان إسقاطها عنه بعد أن تورط فى توظيف بعض أعضاء المجلس في مديرية التحرير، ومن الطريف أن واحدًا من هؤلاء الأعضاء النواب الذين أدينوا بسبب العمل فى مديرية التحرير قد تحول بعد هذا ليكون من أشهر المشاغبين فى البرلمان المصرى، مع عودة المعارضة فى عهد الرئيس السادات، وهو الدكتور محمود القاضى.. لكن الشغب البرلمانى فى ١٩٥٧ كان تحت التحكم السياسى لقيادة الثورة أو تحت السيطرة، كما يقول التعبير العسكرى، حتى وصل الأمر من زيادة التحكم إلى أن هدد عبد اللطيف البغدادى بالاستقالة، بل واستقال أيضا بعد استقالة زميله كمال الدين حسين.

(٣)

بعد سنوات قليلة بدا أن الثورة وقيادتها تريد أن تستمع إلى بعض الآراء المخالفة، وفيما يبدو لنا الآن واضحا فقد كان ما روى عما جرى فى هذا الحوار زائفًا إلى حد كبير، لكن هذا الزيف لم يخف الموقف الجسور للأستاذ خالد محمد خالد فى ذلك المؤتمر القومى ذى العدد الكبير، وقد دار الحوار سجالا بينه وبين الرئيس عبد الناصر شخصيا، لكن معقبات الحوار من انطفاء نجم خالد محمد خالد وتحوله بقدرة قادر من أبرز المفكرين وأشجعهم إلى مجرد موظف فى مؤسسة الدولة الرسمية المسئولة عن نشر الكتاب، التى تحولت فى النهاية فى ١٩٧١ إلى الهيئة المصرية العامة للكتاب، ولم تسمح له الدولة بمكان فى الصحافة ولا فى غيرها من وسائل الرأى والتأثير، ولولا ما كان يتمتع به من موهبة وتوهج لانتهى الرجل نهائيا منذ جاهر فى حواره مع عبد الناصر بأقوال منطقية من قبيل: إن فساد بعض ممارسات الديمقراطية لا يعنى إلغاءها، ولو صدق هذا لكان من الضرورى ومن باب أولى إلغاء الجيش نفسه بسبب وجود بعض الفساد فيه.

كان درس خالد محمد خالد أبلغ الدروس فى ذلك الوقت، وهو ما جعل الألسنة تبقى فى داخل الفم، كما جعل الأقلام تفضل «الكياسة» على «اللسانة» إذا ما كان الأمر يتعلق بـ"السياسة".

وعلى الرغم من القارعة الكبرى التى أصابت الوطن فى ١٩٦٧ فإن دروس الماضى القريب كانت تقول للجميع: إن المعارضة شىء مؤجل.. وصكت الدولة شعارا ينبئ عن هذا المعنى بوضوح حين قالت: «لا صوت يعلو على صوت المعركة»، وظل الشعار مرفوعا فوق الجميع برغم كل محاولات التظاهر فى ١٩٦٨ فى القاهرة والإسكندرية، وكان القمع يصور المظاهرين خونة وخارجين على النظام، وكانت قبضة النظام تشتد يوما بعد يوم.

(٤)

جاءت ثورة ١٥ مايو وظهر للناس أن رئيس الجمهورية يقوم بدور المشاغب الأول من خلال التصحيح وثورة التصحيح، وعرف الناس لأول مرة بعد ١٧ عاما من ١٩٥٤ أن هناك رأيا ورأيا آخر، وأن رئيس الجمهورية نفسه تبنى الرأى الآخر.. وبدأت معزوفات وسيمفونيات وألحان فردية.. وبدأ عصر جديد من تقنين المشاغبة، فقد كان برلمان ١٩٧١ قد تشكل على عجل ولم يسمح بعد لممثلى القوى الحقيقية أن يأخذوا فرصتهم تحت القبة، لكن برلمان ١٩٧٦ جاء بما لم يأت به برلمان آخر.. استعاد الوفديون مكانتهم فى الشارع السياسى، وعاد صوت عبد الفتاح حسن الوفدى القدير ليسمع تحت القبة، واستعاد الشيوعيون مكانتهم التى تم تأثيمها من قبل، وكذلك فعل الإخوان وكثير من الليبراليين الذين آثروا حرية الاختيار على قيود الانتماء، وشهد هذا البرلمان مشاغبات لم يكن أحد يحلم بأن تظهر فى عهد الثورة، وتألق عدد من كبار السياسيين.. كان هناك ممتاز نصار، وهو واحد من القلائل فى تاريخ القضاء المصرى الذى حظى بالتقدير لفقهه القانونى، ولشعبيته القانونية والمهنية فى الوقت نفسه، وكان من أقطاب مذبحة القضاء، لأنه كان ببساطة شديدة رئيس نادى القضاة منذ أوائل الستينيات. كان ممتاز نصار أسدا فى ثياب أسد، وكان بمثابة حزب كامل بمفرده، وقد ظل نجما برلمانيا طيلة الثمانينيات، وظل كذلك يحظى بالاحترام والوقار والإجماع على حبه وتقديره، وكان وجوده فى الحلبة فى منتصف الثمانينيات أصعب على رفعت المحجوب من وجود البرلمان بأكمله.

(٥)

ظهر أيضا محمود القاضى.. المهندس القديم، رئيس الاتحاد السكندرى، وعلى الرغم من تركيزه فى معارضته وعداوته على جناح عثمان أحمد عثمان رئيس النادى الإسماعيلى،

إلا أن هذا التركيز أتاح له التألق، وبخاصة أنه كان يناقش قضايا فى صميم تخصصه هو، وكان يجيد الحديث فيها والتعليق عليها.

ظهر أيضًا بعض رجال السلطة السابقين من عهد الثورة، بالإضافة إلى السابقين على عهد الثورة، ومن المدهش أن كمال الدين حسين نائب رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء فى الستينيات أصبح نائبا معارضا فى السبعينيات، وبلغ صوت معارضته حدودا من العصبية التى جعلته يعطى المبرر القوى لحصاره ثم لإخراجه من المجلس، وكان هناك معارضون هادئون من الذين عملوا وتألقوا فى المناصب على يد السادات نفسه، وكان من هؤلاء محمد عبد السلام الزيات الذى كان بمثابة اليد اليمنى للسادات فى مجلس الشعب، ثم فى وزارة ١٩٧٢، واللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكى، لكنه حين غضب عليه السادات وطال الغضب وبدا أنه غير قابل للرجوع عن غضبه، آثر المعارضة، وإن ظل صوته بالطبع أضعف من أصوات معارضين كثيرين.

(٦)

عاد إلى الظهور فى هذا المجلس نجم لم يكن برلمانيا فأصبح برلمانيا، وهو الشيخ عاشور، الذى كان قد تجرأ فى عهد عبد الناصر ونقد دعاوى النظام فى المطالبة بالتقشف، بينما رؤوس النظام يتمتعون ويتنعمون.. وصُور الرجل مختلًا لأنه انتقد ملابس السيدات فى نفس المداخلة.. وهكذا جنى الانتقاد الثانى على الانتقاد الأول الأهم.. ورغم إجماع الناس على شجاعته فى انتقاده الأول فإن انتقادهم لعدم لياقته فى الانتقاد الثانى ضيع بعض رصيده، لكن الناس جميعا تعارفوا أو تراضوا على التسليم بحقيقة أنه ذهب وراء الشمس.. واستناموا إلى هذه القصة.. فى عهد السادات نجح الشيخ عاشور فى الوصول إلى البرلمان، بينما كان الناس يعرفون ويتأكدون ويقسمون على أنه ذهب وراء الشمس ولن يعود.. فإذا به ذهب وراء الشمس حقيقة، لكنه استطاع العودة إلى البرلمان!!

صمم الشيخ عاشور فى جلسة من الجلسات على أن يناقش ما آل الرغيف إليه، ويبدو أنه كان من حسن النية بحيث ظن أن المسئولين الكبار لا يعلمون الحقيقة، ومن العجيب أن كثيرًا من المشاغبين المعاصرين يشبهونه فى هذه العقيدة.

(٧)

ولم تقف المعارضة والمشاغبة عند هذه الحدود، بل ظهر نجوم من رجال السياسة التكنوقراطيين، وكان أبرز هؤلاء الدكتور محمد حلمى مراد الذى أقاله عبد الناصر من منصب وزير التربية والتعليم بعدما كان قد وصل إلى مناصب جامعية رفيعة فى سن مبكرة، وهو الذى شغل منصب نائب رئيس جامعة القاهرة، ثم مدير جامعة عين شمس، وهو دون الخمسين، وقد ظل حلمى مراد على مقربة من السلطة يراوح بين المعارضة والائتلاف حتى شملته حملة الاعتقالات فى سبتمبر ١٩٨١، وبهذا قطعت الدولة عليه خط الرجعة، ويبدو أن الرجال الجدد فى السلطة كانوا يفضلون قطع خطوط الرجعة على أمثاله حتى لا يفقدوا فرصتهم الآتية.

على أن الأهم من كل هذه الظواهر هو خروج وزراء ومسئولى السبعينيات من السلطة إلى المعارضة مباشرة وبدون حاجة إلى هذا الفاصل الزمنى الكافى، كما فى الحالات التى ناقشناها: كمال الدين حسين ومحمد عبد السلام الزيات أو حلمى مراد، أما الخروج المباشر فقد حدث فى جلسة الدكتور عبد العظيم أبو العطا الذى كان من أبرز وزراء ممدوح سالم، وظل وزيرًا طيلة وزاراته الخمس، وكان من أبرز رموز حزب مصر العربى الاشتراكى، لكنه مع التغييرات التى حدثت فى أكتوبر ١٩٧٨ بنشأة الحزب الوطنى وبتشكيل وزارة مصطفى خليل وخروجه من الوزارة، آثر الإبقاء على ولائه للحزب القديم، مصر العربى الاشتراكى، وهكذا أصبح فى سرعة مسرعة من رموز المعارضة.. وربما أصبح كذلك دون أن يدرى أو دون أن يقصد.. وهكذا فإنه اعتقل فى ١٩٨١ على نحو مفاجئ، بل مات فى المعتقل، وكان موته بمثابة الجرس أو المنبه الذى جعل الرئيس مبارك يفرج عن الجميع فى بداية عهده.

(٨)

أما الشيخ صلاح إسماعيل فكان رئيسا للجنة الدينية فى حزب مصر العربى الاشتراكى، ثم رئيسًا للجنة الدينية والشئون الاجتماعية فى مجلس الشعب، لكنه فاجأ الجميع فى ١٩٧٦ بقبول منصب نائب رئيس حزب الوفد، ليتحول من رئيس لجنة فى الحزب الحاكم – حزب مصر العربى الاشتراكى –، إلى نائب رئيس حزب (معارض) جديد بين يوم وليلة. وقد تكرر السيناريو مع إعداد سياسى وتبرير مظهرى فى حالة عديل الرئيس السادات نفسه محمود أبو

وافية، الذى أصبح نائبًا لرئيس حزب العمل الاشتراكى إبراهيم شكرى، وكان الناس يردفون أن هذا التدبير كان من فكر الرئيس السادات نفسه. وهم يدللون على هذا بأن رئيس هذا الحزب - وهو المهندس إبراهيم شكرى - استقال من وزارة السادات بناء على اتفاق معه ليؤسس حزبه المعارض هذا.

(٩)

بعيدًا عن البرلمان كان هناك محام مصرى، لا يزال حتى يومنا هذا على قيد الحياة، وهو الأستاذ عبد الحليم رمضان الذى نجح أكثر من مرة فى إثبات صواب رأيه ومعارضته من خلال الأحكام القضائية، ومع أن معظم القضايا التى رفعها لم تحظ بالقبول ولا بالكسب، إلا أنه استطاع أن يحرز النجاح فى بعض هذه القضايا التى تناولت مسائل سياسية، بل مسائل سيادية أيضا... أو هكذا كان يظن، ومن هذه القضايا التى حصل على النجاح فيها تلك التى رفعها بإسقاط عضوية مجلس الوزراء عن الدكتور عبد الحميد حسن، الذى لم يكن قد وصل إلى الثلاثين التى اشترطها الدستور فيمن يعينون وزراء ونواب وزراء، وهكذا اضطر الرئيس السادات إلى إخراج عبد الحميد حسن من مجلس الوزراء، وكان نائبًا للوزير وعضوا فى مجلس الوزراء مع تعيينه فى وظيفة رئيس المجلس الأعلى للشباب والرياضة.

(١٠)

وقد رزقت الحياة السياسية فى عهد الرئيس مبارك أيضًا بمحام قدير من شبكة المشاغبين هو الأستاذ كمال خالد المحامى، استطاع من خلال أحكام الدستورية العليا أن يحل برلمانى ١٩٨٤ و١٩٨٧، وهو سبق لم يحدث لأحد مثله أن يحققه، ووصل كمال خالد إلى عضوية البرلمان، كما أنه أنهى عضوية كثيرين فى البرلمان حين أجريت الانتخابات فى ١٩٨٧ و١٩٩٠ وفقد بعض الأعضاء القدامى كراسيهم.

وعلى مدى عهد الرئيس مبارك كانت الفرصة متاحة لظهور ولمعان مشاغبين جدد، لكن جو الحرية الفكرية كان يقلل من قيمة المشاغبة، ولهذا أصبحت المشاغبة المؤهلة للنجومية بحاجة إلى فرقعات من ذات الجهد العالى من مقاس ٤ آلاف فولت على الأقل، وذلك بعد أن كانت ١١٠ فولتات كافية للفرقعة فى عهد علوى حافظ، وأبو العز الحريرى، وكمال أحمد، وقبارى عبدالله وغيرهم.

(١١)

ومع تعديل المادة ٧٦ من الدستور فقد أصبحت الفرصة المتاحة لفتح الباب إلى مقر الرئاسة، حتى لو كان هذا فى الأحلام البعيدة، لكن الجماهير العريضة تتوقع أماكن استراتيجية للمشاغبين الجدد فى داخل النسيج الحكومى نفسه، وهكذا يتقبل الناس الشائعة المكررة بأن مرتضى منصور سيصبح وزيرا لشئون مجلسى الشعب والشورى فى الوزارة التى ستتشكل بعد انتخابات الرئاسة. كما يتقبلون فكرة أن يقترب أيمن نور من مناصب كبرى لا تزال بعيدة على رئيسه فى الوفد الدكتور نعمان جمعة، وإن كان جمعة يحظى بعصفور فى اليد ويعتبره أنه خير من عشرة على الشجرة، أما المستقلون فى كتلة الإخوان فقد أثبتت التجربة أنه يكفى لخروج بعضهم من البرلمان أن يكسب أحد الطاعنين حكما على عضو آخر فتعاد الانتخابات ويفقد أحدهم كرسيه قبل انتهاء الدورة.. هكذا يقول المشاغبون، وكأن كل شىء قابل لمثل هذه التربيطات والترتيبات على نحو أو آخر.

• • •

الباب الثالث

الجماهير تفضل الأحكام العمومية

الفصل السابع

وزراء السعد ووزراء النحس

(١)

أبدأ بأن أكرر ما قاله نيوتن فى الزمن الخالى: «الصدفة لا تأتى إلا لمن يستحقها».

أما فى تاريخنا الحديث فهناك كثير من المأثورات التى تتردد عن ارتباط النحس ببعض الوزراء وببعض الوزارات، وعن ارتباط السعد بالبعض الآخر من هؤلاء وأولئك، وكما أن السعد والنحس يأتيان بلا أسباب، فإنهما فى بعض الأحيان يكونان مظهرًا لظواهر أعمق منهما، لكن السطح الظاهر يحتفظ بحقه على العموم، ولا يجعل الأسباب الدفينة بمثابة السبب المباشر، محتفظًا بهذا السبب المباشر للظاهرة الأخيرة وحدها.. وهى الارتباط بأشخاص الوزراء أو رؤسائهم.

من ناحية أخرى فإن الأمر لا يخلو من كثير من الافتراء فى حق بعض الأشخاص المرموقين، ومن كثير من المجاملة المفتعلة للبعض الآخر، كما لا يخلو الأمر من اللعب بالألفاظ وحيل البلاغة.

(٢)

لنبدأ من حيث انتهينا، ولنذكر أن أعداء مصطفى النحاس، وهم كثيرون، كانوا يحاولون دون جدوى اللعب على ما يوحى به اسمه، لكن عصور النحاس المتتالية فى رئاسة الوزارة، وعصره الممتد فى رئاسة الوفد لم تتح لهؤلاء أن يجدوا ما يربطون به بين شخصه وبين وجود أى نحس فى عهده، وهكذا فإن الطيبين كانوا يقولون بأن اسمه من أسماء الأضداد، أما الأشرار من طبقة ملك عربى كان متعاونًا مع الصهيونية، ومن طبقة الصحفيين الذين كانوا

يقابلون ذلك الملك ولايزالون يخدمون الإمبريالية، فكانوا يكررون مقولته التى زعم لهم أنه قالها حين سمع بخلافة النحاس باشا لسعد زغلول فى رئاسة الوفد، حيث قال: «لك الله يا مصر.. ذهب سعد وجاء نحس!!»، والواقع أن هذه المقولة لم تخرج عن نطاق أسلوب صحافة أخبار اليوم فى الأربعينيات، وحين حاول أحد هؤلاء أن يكررها فى مطلع القرن الحادى والعشرين على سبيل الاستظراف، فإنه لقى النحس مباشرة. وقال المراقبون: إن النحاس المؤمن لايزال يحظى بالرعاية الإلهية التى حفظته من قبل مرارًا وتكرارًا، وها هى تحفظه بعد وفاته، حتى إن الكتاب الذى تضمن هذه العبارة مات بعد صدوره بقليل، وكان نحسًا على صاحبه الذى أدخل المستشفى بعد صدور هذا الكتاب مباشرة.

(٣)

كانت الجماهير تردد مقولة روجها أنصار صدقى باشا، وهى أن عهده الأول فى رئاسة الوزارة (١٩٣٠ ١٩٣٣) كان عهد رخاء، ويستدلون على هذا بانخفاض أسعار بعض السلع وبثبات أسعار سلع أخرى، والواقع أن لهذا الاعتقاد أساسا من الحقيقة، وكان السبب وراء هذا الثبات فى الأسعار، بل وانخفاض البعض الآخر، راجعًا إلى الأزمة الاقتصادية التى ضربت العالم كله فى الثلاثينيات، وبالتحديد بدءا من ١٩٢٩، وكانت إحدى نتائج هذه الأزمة انخفاض معدلات التضخم، وهو ما ضمن ثبات أسعار السلع. هذه حقيقة، لكن الجانب الآخر من الحقيقة لا يخلو من قدرة صدقى باشا على معالجة أزمة عالمية بطريقة إدارية وتشريعية ذكية، خففت من آثارها على مصر وجعلت الجماهير لا تحس من مظاهر الأزمة الاقتصادية التى خنقت العالم إلا ببعض المظاهر الإيجابية عند أى مواطن، من قبيل ثبات أسعار السلع، وانخفاض معدلات التضخم، ولو أن أزمة كأزمة ١٩٢٩ حدثت اليوم لكانت مصر أكثر شعوب العالم معاناة من آثارها، ولنجحت(!!) حكومتنا الذكية بقريتها الذكية فى أن تحرمنا من كل أثر جانبى مفيد قد يصاحب الأزمة.

(٤)

لا يزال المزارعون وأصحاب الأراضى من الذين عاشوا فترة انتصاف القرن يذكرون عهد الرئيس محمد نجيب (١٩٥٢ ١٩٥٤) بالخير، مشيرين إلى ارتفاع الإنتاجية الزراعية فى كل الأراضى، وفى كل المحاصيل فى ذلك العهد القصير، فضلًا على أن مزروعاتهم

عاشت فى سلام وأمان بعيدًا عن الوباءات وأمراض الزراعة وأمراض الدودة على سبيل المثال.. إلخ، وكان هؤلاء الناس الطيبون يستدلون بما وجدوه من رخاء على أن محمد نجيب حاكم عادل تزيد المحصولات فى عهده، وقد تأكد لهؤلاء جميعًا صدق حدسهم عندما انخفضت المحصولات فى الأعوام التالية (١٩٥٥ وما بعدها) وبدأت معاناة من نوع جديد مع أمراض الزراعة، ومظاهر الجفاف، وقسوة أعداء الفلاح.

(٥)

ظلت وزارات عهد الليبرالية وعهد الثورة تعنى عناية بالغة بتوفير الرعاية المبكرة للوقاية من دودة القطن التى كانت تهدد المحصول الرئيسى للبلاد الذى تعتمد عليه اقتصاديات الأهالى وقدرتهم على الوفاء بالتزاماتهم نحو تعليم الأنجال والزواج وبناء البيوت.. إلخ، وكانت حكومات الثورة حريصة على معاملة الزراعة على أنها شأن يتعلق بالخبرة قبل أن يكون متعلقًا بالشعارات أو الكلام المنمق، لكن ديناميات الحكم فى إحدى الفترات نجحت فى أثناء عهد الوحدة فى إبعاد أو تصعيد سيد مرعى إلى موقع الوزير المركزى للزراعة، بينما أصبح فى مصر وزيران تنفيذيان للزراعة والإصلاح الزراعى، وتطور النزاع على الاختصاصات بين الوزير المركزى وبين الوزيرين التنفيذيين، وكانا عالمين جليلين لا يشك أحد فى علمهما، لكن الأمور تطورت فى اتجاه سيطرة كبار الموظفين وأصحاب النظر القصير على النزاع، ووصل الأمر إلى حد إلغاء أوامر الوزير المركزى والتقليل من قيمة تحذيراته، ومن ناحية أخرى فقد كان الوزير المركزى المخضرم مضطرًا بحكم السياسة إلى أن يحنى رأسه للعاصفة، ويترك السلطة لأصحابها، ولم يخل الأمر فى حالته من قصد الشماتة فى هؤلاء الذين لم يستمعوا إلى تنبيهاته، وكان رئيس المجلس التنفيذى فى ذلك الوقت هو كمال الدين حسين، بما عرف عنه من ثورية واندفاع إلى إجراءات صارمة، وكانت النتيجة الطبيعية أن انتصرت الدودة وانهزم القطن(!!) والفلاح(!!) والحكومة بما فيها كل هؤلاء الوزراء ورؤسائهم، واضطر عبد الناصر إلى أن يقيل الجميع من مناصبهم، أما الجماهير فقد أضافت هذه الواقعة إلى وقائع النحس التى كانت تحصيها على الوزارة المصرية فى عهد الوحدة، والواقع أن الوحدة مظلومة، فقد حدثت فى سوريا نفسها وقائع مماثلة من وقائع النحس الوحدودى (!!).

(٦)

لا تزال الجماهير المصرية التى عاشت عصر الوحدة مع سوريا تعلق السبب فى بدء موجات الغلاء على بعض القوانين التى صدرت فى عهد الوحدة، وللجماهير فى هذا منطق غريب، لكنه لا يخلو من الصواب، فقد كان التعامل القياسى (فى الموازين والمقاييس) فى مصر قائما على النظام البريطانى الذى تتكون وحدات المقاييس فيه من الرطل والأقة، وهو نظام عقيم ومعقد، لكن الجماهير كانت راضية به ولا تزال تتمنى عودته، والسبب طريف جدًّا وهو أنه عندما عدلت مصر عن النظام البريطانى إلى النظام الفرنسى (المعروف علميا بالنظام المترى) والذى كانت سوريا تأخذ به، فإن الأسعار لم تتطور حسب النسبة بين الكيلو والإقة وهى نسبة ٨٠٪، وإنما ارتفعت تلقائيا بنسبة العشرين فى المئة ليكون سعر كيلو اللحم مطابقا للسعر الذى كان يدفع فى أقة اللحم. وهكذا بدأت موجات الغلاء المتلاحقة بداية حسابية طريفة، لا تزال الجماهير تربطها بالوحدة.

ربما يعتقد القارئ أن فى الأمر مبالغة، لكن هذا كان هو ما حدث تقريبًا، وهكذا بدأ الغلاء يتكرر بطرق جهنمية من هذا القبيل كتغيير رقم الأوكتين فى البنزين، أو كتغيير عرض متر القماش، أو كتقليل عدد الحبوب فى زجاجة الدواء، أو كخفض عدد المكالمات التليفونية المسموح بها.. إلخ.

(٧)

لا تزال الأدبيات التاريخية والجماهيرية تظلم زكريا محيى الدين ظلمًا فادحًا، حيث تصور أنه كان السبب فى رفع أسعار الأرز، وأن رفعه لسعر الأرز كان هو السبب الذى دفع بالرئيس عبد الناصر إلى إقالته من منصبه فى سبتمبر ١٩٦٦، ومن الطريف الذى نعرفه الآن أن إقالة زكريا محيى الدين لم تعد بسعر الأرز إلى سابق عهده، ولا خفضت من الارتفاع الذى حدث فيه، كما أن زكريا محيى الدين لم يكن صاحب الأرز الذى استفاد من رفع سعره الجماهير، لكن جهاز إطلاق الشائعات الذى أسسته ومولته الدولة نجح فى أن يلهى الجماهير بهذه الواقعة، فكأنما حصلت الجماهير على ترضية مناسبة عن ارتفاع سعر الأرز بإقالة رئيس الوزراء الذى رفع هذا السعر، ومن الطريف أن زكريا محيى الدين كعادته، وهو الرجل الصامت، لم يتكلم، لكن وزيرًا شجاعًا روى الجانب الآخر من القضية فى مذكراته

بعد سنوات، وهو وزير العدل المستشار محمد عصام الدين حسونة، وهو يروى أنه لما أراد الاعتراض على القرار فى مجلس الوزراء جاءته الإشارة بأن يصمت، وسرعان ما فهم عصام الدين حسونة أن اعتراضه قد يبدو وكأنه يسير فى سبيل إنقاذ رئيس الوزراء من الإقالة، مع أن قرار الإقالة قد اتخذ بالفعل، ولهذا فإنه سأل الوزير القوى الذى كان يجلس إلى جواره: هل هذا هو العشاء الأخير؟ وأجابه الوزير القوى: نعم، وعندئذ أدرك عصام حسونة أن لا جدوى من اعتراضه، فقد كان لابد من رفع السعر وإقالة رئيس الوزراء وضرب العصفورين بحجر واحد، لكن الجماهير لا تزال تحتفظ فى ذاكرتها بالنحس للوزير الذى رفع سعر الأرز، ومنذ ذلك الحين لايزال السعر يرتفع.

(٨)

يندر أن تجد فى تاريخ أمة معاصرة دورًا كدور عبد العزيز حجازى فى العبور باقتصاد مصر من أعقاب النكسة فى مارس ١٩٦٨ وحتى تحقق النصر وزوال آثار العدوان فى أبريل ١٩٧٥، طيلة هذه السنوات السبع تمكن اقتصادى قدير (تربى فى المدرسة الإنجليزية فى أعقاب الحرب العالمية الثانية وعاش مؤسساتها وآلياتها) تمكن من النجاح فى الحفاظ لوطنه على أقصى ما كان ممكنا من توفير الموارد، وتوفير الاحتياجات الأساسية، وضبط الأسعار، وتوزيع الدعم، ومنع المجاعات، ومحاربة الاحتكار.

ومع أن عبد العزيز حجازى أخرج من منصبه لإفساح المجال أمام رئاسة رجل الأمن للوزارة، إلا أن الجماهير لا تزال تحتفظ فى وجدانها له بالمكانة التى يستحقها بسبب هذا الدور الكبير الذى لعبه باقتدار، ومع أن الجماهير لا تؤثر ترديد كلمات الزعماء فى تقدير الوزراء، إلا أنها تكرر قول السادات بأن حجازى كان كسيدنا يوسف الذى أنعم الله به على مصر فى السنوات السبع العجاف، وقد كان نجاح حجازى ملحوظا إلى درجة أن أحدًا لم يجد فيه دليلًا واحدًا على النحس، مع أن النحس كان واردًا، وكان المبرر لرفع أسعار أى سلعة جاهزًا، لكن الطريف أن هذا لم يحدث طيلة عهد حجازى، وإنما حدث بعد خروجه.. وهكذا يمكن لنا أن نفهم أن ارتفاع الأسعار لا علاقة له بكل ما تحدثنا به حكومتنا الحالية من أرقام.

(٩)

كان الدكتور أحمد جويلى وزيرًا للتموين فى نهاية عهد عاطف صدقى، ثم أصبح وزيرًا للتجارة والتموين فى عهد كمال الجنزورى، حيث ضم إلى المسئولية عن التموين والتجارة الداخلية المسئولية عن التجارة الخارجية، وطيلة عهده تمكن من كبح جماح المفسدين الذين كانوا يراهنون على اللعب بالأسواق، وعلى العبث بمعايير الصحة والسلامة، وكان الدكتوران عاطف صدقى والجنزورى واعيين لأهمية هذه العناية بالتموين والتجارة، لكن الدكتور جويلى خرج من الوزارة عندما شكلها عاطف عبيد وخلفه وزير آخر كان من الممكن أن ينجح، لكن أداء عاطف عبيد المترهل (وكان أداؤه مترهلًا بحكم ظروف كثيرة لم يكن هو نفسه مسئولًا عنها كلها) كان كفيلًا له بأن يفشل فشلًا ذريعًا، فقد كان عاطف صدقى والجنزورى وطاقماهما يبتان فى المذكرات العاجلة المعروضة عليهما فى اليوم نفسه أو بعد يوم واحد، لكن عاطف عبيد كان ينظر إليها بعد شهرين ليؤجلها شهرين آخرين، وهكذا وجد الوزير حسن خضر نفسه ملزمًا بأن يواجه الفشل مرة بعد أخرى، وتفاقمت الأزمات التموينية ووصلت إلى قوت الشعب متمثلة فى رغيف الخبز الذى شهد أزمات عنيفة بعدما كان النجاح التام فى توفيره بمثابة أحد الإنجازات الكبرى والبارزة التى حققها عهد الرئيس مبارك، هكذا فإن المخابز التى كانت حتى ١٩٩٦ تعرض أكثر مما هو مطلوب، أصبحت تستبقى طوابير طويلة، وكان الدور يأتى على المواطن ليجد أن نصيب المخبز من الدقيق قد انتهى وأن عليه العودة فى الغد!!

ومع هذا فإن عاطف عبيد كان يقدم التبريرات الجاهزة متمثلة فى ارتفاع سعر الدولار، وهو ما حدث بالفعل فى عهده بقفزات كبيرة، لكن الزمن لا يرحم والتاريخ لا يغفل، وفيما بعد يفاجأ الناس بأحكام القضايا التى تثبت لهم بكل وضوح أن قرارًا شهيرًا صدر بالليل لتمكين مجموعة من كبار اللصوص بتحويل دولارات بأسعار رسمية للمتاجرة بها، وكانت النتيجة أن فقدت مصر ٤ مليارات من الرصيد الذى حافظ مبارك يوما بعد يوم على زيادته، وفى مقابل المكاسب الضخمة التى دخلت جيوب مجموعة محددة ومحدودة (ومعروفة!!) فإن جماهير الشعب لا تزال تنظر إلى حسن خضر وعاطف عبيد على أنهما النحس الذى حول الرغيف إلى عملة صعبة!!

(١٠)

لم يحدث فى تاريخ مصر كلها أن ارتبط وجود وزير بهذا العدد من الكوارث المتتالية التى حدثت ولا تزال تحدث فى عهد الوزير محمد منصور وزير النقل، وربما كانت هذه الكوارث عقابا إلهيا للذين لم يعبروا عن بعض تذمرهم من وجود وزير للنقل ليس له أى علاقة بالنقل من قريب أو بعيد، لكنها التورتة التى يحاول أحمد نظيف أن يكون كالبهلوان فى توزيعها، طبعا لاشىء يقاس بغرق العبارة، لكن أداء وزارة النقل فى هذا الحادث كان أكثر كارثية من الحادث نفسه، رغم أن الحادث كان قمة الكارثة، وفى الأسبوع الذى أعقب حادث العبارة وقعت ثلاثة حوادث حرصت الصحافة من باب المشاركة الوجدانية على ألا تفيض فى الحديث عنها، ففى البحيرة اصطدم قطاران، وكان من الممكن أن يصل عدد الضحايا إلى ألفين، لولا أن الله سلم، وفى قناة السويس انسكب ثلاثة آلاف طن من البترول من السفينة «جريجورروسا» وكان كفيلا باشتعال البحيرات المرّة كلها، أما الحادث الثالث فكان فى ميناء الإسكندرية حيث تسبب كسر خطوط المواسير فى إغراق الرصيف تمامًا يوم الخميس الماضى بـ ٧٠٠ متر مربع من البترول، لكن الجماهير التى أتخمت بالإحباط نظرت إلى الحادثين فى إطار الفولكلور القائل بأن «ما يأتى فى الريش بقشيش»، وياليت حادث العبارة اقتصر على العبارة ونجا الركاب.

وفى مقابل نحس الوزير محمد منصور كان الحظ السعيد يقف بجوار عصام شرف فى آخر يامه فى وزارة النقل، كان الوزير المتخصص فى عمله حريصًا على أن يتناول طعام الإفطار فى رمضان فى الموانئ، وكان قد فرغ لتوه من تناول الإفطار فى ميناء السويس وشهد عمليات التجديد والصيانة، وبدأ فى العودة إلى القاهرة حينما جاءه التليفون المحمول بنبإ اصطدام الباخرة «السلام ٩٥» بسفينة قبرصية ضخمة، ولأنه يفهم فى النقل البحرى وفى الهندسة فإنه أصدر أوامره من فوره ببقاء الحال على ما هو عليه حتى تم إنقاذ الآلاف، وقد حضر بنفسه عملية الإنقاذ، وعندما تحركت العبارة بعد أن تم إجلاء ركابها وإفراغ محتوياتها غرقت لفورها، ولو أن وزير النقل الجديد محمد منصور كان قد تولى منصبه قبل شهرين، واكتفى بالخروج إلى التليفزيون ليكرر أكاذيب صاحب العبارة لكانت حادثة العبارة (السلام ٩٨) قد حدثت بحذافيرها فى (السلام ٩٥)، وربما تكتشف الأقلام التى تخوض فى الحديث عن الأزمات أن علاج الأزمات يتطلب معرفة وتواجدًا، لكن أحدًا لا يقارن بين أسباب النجاح ومظاهر السعد، وبين أسباب الفشل ومظاهر النحس.

الفصل الثامن

ليس لمن تتولى الوزارة سر

(١)

الدكتورة فينيس كامل جودة

فى واحد من أحاديثها الصحفية قالت الدكتور فينيس كامل جودة: إنها تم اختيارها لمنصب الوزارة عن طريق الكمبيوتر، حيث تم تحديد مواصفات بعينها لم تنطبق إلا عليها فقط. بالطبع لم تقل الدكتورة فينيس ما هى هذه المواصفات، لكن المراقبين السياسيين كانوا يقولون: إن هذه المواصفات: أن تكون الوزيرة مسيحية كى تدخل المرأة المسيحية إلى الوزارة كما دخلت المرأة المسلمة من قبل، وأن تكون متزوجة من مسيحى وليس من مسلم، لأن السيدة المسيحية التى رشحت لهذا المنصب قبل فينيس كانت متزوجة من مسلم، ويا حبذا أن تكون السيدة المختارة أرملة حتى لا تتعرض للنحس الذى تعرضت له الوزيرات المصريات حتى ذلك الحين، حيث رزقن جميعًا بالطلاق واحدة بعد أخرى بعد أن أصبحن وزيرات.

كانت باقى المواصفات أن تكون الوزيرة من أهل العلم، لأنها ستتولى وزارة تعد فى نظر البيروقراطية المصرية وزارة هامشية، على الرغم من أنها أهم وزارة فى أى دولة تنشد التقدم، وكانت هناك مواصفات أخرى تتعلق بأن تكون سن الوزيرة الجديدة متقدمة، لكنها ليست متقدمة جدًّا.

هكذا تم اختيار الدكتورة فينيس كامل جودة الأستاذة بالمركز القومى للبحوث، لتولى منصب وزيرة البحث العلمى فى وزارة الدكتور عاطف صدقى الثالثة فى أكتوبر ١٩٩٣ فى بداية الفترة الثالثة لحكم الرئيس حسنى مبارك، وحين اتصلت مديرة مكتب رئيس مجلس الوزراء بالدكتورة المرشحة لتنهى إليها الخبر وتدعوها إلى لقاء رئيس مجلس الوزراء، فإنها

(أى المرشحة للوزارة) رفضت تصديق الفكرة فى البداية واعتذرت عن استكمال المكالمة التليفونية باعتبارها نوعًا من العبث.

وعلى كل حال فقد أثبتت الدكتورة فينيس قدرة المرأة المصرية على شغل هذا المنصب، وقد قيل: إنها كانت مشتغلة بالبحث العلمى، وتولت مسئولية هذا القطاع بين قطبين من أقطاب تخصصين بعيدين عن البحث العلمى فى مجال العلوم: التأمين (سلفها عادل عز)، والقانون الدولى (خلفها مفيد شهاب)، وقد قيل أيضًا: إن وزارة البحث العلمى قد عادت على يديها إلى خريجى العلوم بعد أن غابت عن أيديهم تسع سنوات، ولا تزال غائبة عن أيدى خريجى العلوم منذ خرجت الوزارة من يد فينيس كامل جودة.

لكن هل كان الكمبيوتر هو الذى قام باختيار فينيس كامل جودة؟

يقال إن الكمبيوتر كان هو الدكتورة آمال عثمان نفسها، وقد سألها رئيس مجلس الوزراء الدكتور عاطف صدقى: هل تعرفين فى المركز القومى للبحوث أو فى كليات العلوم أستاذة قبطية متميزة تصلح وزيرة للبحث العلمى؟ فرشحت فينيس التى كانت زميلة لها فى مدرسة مصر الجديدة، وفى الوقت نفسه كانت لهاتين الوزيرتين زميلة ثالثة سبقتهما إلى النجومية بعقود من الزمان، هى الملكة ناريمان التى أصبحت ملكة فى ١٩٥٠، بينما أصبحت آمال عثمان وزيرة فى ١٩٧٧، (بعد ٢٧ عاما)، وأصبحت فينيس وزيرة بعد ١٦ عاما أخرى (١٩٩٣)، وإذا كانت القاعدة هى لمعان واحدة من هذه الشلة كل عقدين فإننا فى انتظار لمعان زميلة لهم فى العام القادم إن شاء الله، وربما تتولى هذه الزميلة رئاسة المجلس القومى لحقوق الإنسان لتثبت مدى اهتمام مصر بحقوق الإنسان المؤنثة.

نالت الدكتورة فينيس كامل جودة جائزة الدولة التقديرية فى العلوم عام ٢٠٠٤ عن عام ٢٠٠٣، وهكذا توجت حياتها العلمية بما لم يكن من حظ زميلاتها الوزيرات الأخريات باستثناء واحدة أخرى.

(٢)

الدكتورة عائشة راتب

كان اختيار عائشة راتب لمنصب الوزيرة تتويجًا لبداية دولة المؤسسات فى بداية عهد الرئيس السادات، فبعد أن تم الاستفتاء على الدستور الدائم اختيرت عائشة راتب

يوم افتتاح الدورة البرلمانية فى ١٩٧١ لتتولى منصب وزيرة الشئون الاجتماعية، لم يكن للسيدة الدكتورة عائشة راتب علاقة بالشئون الاجتماعية من قريب ولا من بعيد، إلا علاقة واحدة فقط هى أنها سيدة، وأن السيدة الوحيدة التى سبقتها إلى الوزارة كانت وزيرة للشئون الاجتماعية! ذلك أن الدكتورة عائشة راتب أستاذة فى القانون الدولى العام، وهى أقرب إلى وزارة الخارجية منها إلى وزارة الشئون الاجتماعية، وهو ما حدث بعد خروجها من الوزارة حيث عينت سفيرة فى الخارجية، وبعد قليل أصبحت سفيرة فى الدنمارك، ثم فى ألمانيا الاتحادية (الغربية).

هنا يثور السؤال: من أين كان اختيارها إرساء لفكرة المؤسسات؟ طبعًا كانت الشئون الاجتماعية طيلة عهد الثورة بمثابة الوزارة المتبقية لحسين الشافعى ليشغلها مع وزارة الأوقاف ليكون صاحب حظ فى المناصب الوزارية مثل زملائه من أعضاء مجلس قيادة الثورة، ولما استبعد قادة الثورة من تولى الوزارات أسندت إلى آخرين، ثم عادت إلى حسين الشافعى بعد هزيمة ١٩٦٧، ولما تم انتخاب حسين الشافعى عضوا فى اللجنة التنفيذية العليا خلفه فيها ضياء الدين داود، ثم حافظ بدوى، فيما كان إشارة واضحة إلى أن المطلوب لهذه الوزارة هو خطابة المحامين أو بلاغتهم، ثم أسندت إلى محمد فتح الله الخطيب أستاذ العلوم السياسية، وإلى أحمد السيد درويش عميد الطب بالإضافة إلى وزارة الصحة، وها هى وزارة الشئون الاجتماعية تنتقل إلى مرحلة جديدة فى عهد الثورة، مع المناداة بدولة المؤسسات، حيث يتولاها شخص مسئول عنها كى يتولاها هى ولا تتولاه الوزارة كى تعطيه لقب الوزير الذى يتحرك به وسط الجماهير فحسب، والواقع أن عائشة راتب كانت عند حسن الظن، ومضت فى طريقها تنجز وتصحح، وهو ما أهلها لأن تضاف عليها أعباء وزارة أخرى جديدة هى وزارة التأمينات، وظلت عائشة راتب تؤدى وظيفتيها بنجاح كبير حتى أصبحت من أقدم الوزراء فى حكومة ممدوح سالم، لكنها عندما حدثت أزمة مظاهرات يناير ١٩٧٧ تصورت نفسها وزيرة حقيقية فى حكومة حقيقية فى نظام برلمانى حقيقى.

وهكذا فإنها فى اجتماع مجلس الوزراء الذى أعقب المظاهرات اقترحت على زملائها الاستقالة انطلاقا من مبدإ المسئولية الوزارية، وقد استمع زملاؤها الأكثر خبرة بطبيعة النظام إلى رأيها واحترموه، وبعد أيام رئى إجراء تعديل وزارى محدود على طريقة أنصاف الحلول، ولما كانت الوزارة حديثة العهد بالتشكيل فقد تم البحث عمن يضحى بهم ذرًا للرماد فى العيون، وكان لابد بالطبع من خروج وزير الداخلية، كما كان لابد من خروج وزير الإعلام

الذى فشل فى تغطية قرارات الحكومة إعلاميًّا نظرًا لانشغاله بمجده الشخصى وتطلعه إلى أن يكون وزيرًا للعدل بدلًا من الإعلام، وفى إطار البحث عن وزير ثالث للخروج قيل: إن وزير السياحة قد تقدم فى السن وكفاه ما كفاه من مجد وزارى، واختير صهره ليتولى الوزارة خلفًا له، وكان الرجلان قبطيين، وهكذا لم تختل النسبة، وبالإضافة إلى هؤلاء أقيلت الدكتورة عائشة راتب بناء على رغبتها العلنية، مع أنها كانت تقصد أن تستقيل الوزارة كلها لا أن تقال هى، لكن قاعدة التضحية السياسية فى عهد الثورة كانت تقتضى الأثرة، ولا تقتضى الإيثار، فإن كان هناك إيثار فليكن فى ترك المقعد الوثير.

(٣)

الدكتورة (!!) عائشة عبد الهادى

نالت السيدة عائشة عبد الهادى درجة الدكتوراه «الإعلامية»، ولا نقول «الفخرية»، مع نوالها مقعدها الوزارى، ومع أن الصحف المستقلة أخذت تشير فى اليوم الأول لترشيحها للوزارة إلى أنها تحمل الشهادة الثانوية فقط، فقد أصرت صحف مستقلة أخرى على تلقيبها بالدكتورة، وفى اليوم التالى كشفت إحدى الصحف عن أنها لا تحمل إلا الشهادة الإعدادية، ومع هذا أصرت الصحف على أنها الدكتورة عائشة، وفى اليوم الثالث كشفت صحف مستقلة أخرى عن أنها لا تحمل إلا الابتدائية، ومع هذا استمر منح لقب الدكتورة للوزيرة الجديدة، وبعد أسابيع ذكرت بعض الصحف الحمراء أن السيدة الدكتورة لا تحمل أى شهادات، ومع هذا فإنها أصبحت فى وجدان الشعب المصرى بمثابة الدكتورة عائشة عبد الهادى، وقد حدث نقاش بين اثنين من أبناء الشعب على مسمع منى، فقال أحدهما: إنه لا يعترف بدكاترة الجامعة (واعتذر لى بطريقة أبناء البلد المحببة إلى النفس)، لكنه يعترف بالدكاترة الذين يتولون تطبيب المرضى، وسأله ابن البلد الثانى: وهل معنى هذا أنه لا يعترف بوزير الصحة؟ قال: إنه لو ذهب يشتكى من مرض ووجد وزير الصحة بوجهه المتجهم، وطريقته المستفزة، وإلى جواره وزيرة القوى العاملة بوجهها السمح، وطريقتها الأبوية، وروحها الحانية، وهدوء أعصابها، وحرصها على مشاعر الناس، فسيختار أوتوماتيكيا أن يدخل لعيادة الدكتورة عائشة، وسيهرب من عيادة الدكتور حاتم بأقصى سرعة.

الحق أقول لكم: نقلت هذه القصة إلى أكثر من تجمع من زملائى الأطباء فقالوا: إن أبناء البلد عندهم حق، وإن السيدة عائشة لو تولت وزارة الصحة لأنجزت فيها بأفضل كثيرًا

من إنجازات وزير الصحة الحالى الذى ينشر إعلانات مدفوعة الأجر لا تتضمن معلومات جديدة بقدر ما تتضمن صورًا جديدة لسيادته.

الحق أقول لكم أيضًا: إن السيدة عائشة عبد الهادى لا تضع عينيها على وزارة الصحة، لكنها تضع عينيها على وزارة أخرى من قبيل وزارة التنمية الاقتصادية، أو المالية، أو التجارة والصناعة، وقد جاءتها الفكرة من حرص وزير الاستثمار على إشراكها فى قرارات وزارية، وعلى اصطحابها فى الجمعيات العمومية للشركات القابضة، وقد وجدت السيدة عائشة عبدالهادى أن حديث التنمية الاقتصادية أيسر بكثير من حديث التنمية الاجتماعية، وأن حديث الاستثمار أيسر بكثير من حديث التشغيل، وأن حديث التأمينات أسهل بكثير من حديث الضمان الاجتماعى الذى أغرق نظيف فيه صديقه اللدود على مصيلحى!!

والواقع أن سياسة عائشة عبد الهادى فى قطاع الأعمال العام تمثل أكبر سند لوزير الاستثمار فى مواجهة بارونات الحركة العمالية من أمثال حسين مجاور، كما أنها تمثل أكبر سند له فى مواجهة الاستقطاب الذى تعرضت له الحركة النقابية فى الحراك السياسى الأخير، وربما تصبح عائشة عبد الهادى بالفعل وزيرة للتنمية الاقتصادية إذا أتاح الحظ لعثمان محمد عثمان أن ينتقل إلى وزارة اقتصادية حقيقية عندما يشكل محمود محيى الدين أو رشيد أو يوسف بطرس غالى الوزارة القادمة.

وربما يكون الحل الأمثل أن تشكل عائشة عبد الهادى بنفسها هذه الوزارة، التى ستكون أفضل بكثير من وزارة أحمد نظيف على كل حال.

• • •

الفصل التاسع

سطوة وزراء المالية

(١)

لفترة طويلة ظل منصب وزير المالية بمثابة منصب متميز عن مناصب بقية الوزراء، حتى إن الحالة الوحيدة التى كسر فيها البروتوكول فى الحقبة الليبرالية كانت عندما عين د. عبد الحميد بدوى وزيرا للمالية وجاء اسمه فى التشكيل الوزارى سابقا على الوزراء الأقدمين فى الوزارة، وكانت هذه خطوة مهمة من أجل ترشيح عبد الحميد بدوى نفسه لرئاسة الوزارة فى خطوة تالية، وإن كان هذا لم يحدث لأسباب أخرى مختلفة.

وقد كان منصب وزير المالية بمثابة خطوة عبر من خلالها الوزراء الفنيون إلى رئاسة الوزارة، وقد حدث هذا بصفة بارزة فى حالة حسين سرى، الذى كان وزيرا للأشغال باعتباره مهندسا تقليديا، وابن وزير للأشغال، فلما بدأ نجمه يرتفع بسبب النسب مع الملك فاروق، وبسبب علاقته بالبريطانيين، كان لابد من تهيئته بمنصب سياسى فى الطريق إلى رئاسة الوزارة، وهذا هو ما حدث بالفعل فى عهد وزارة على ماهر الثانية (١٩٣٩ - ١٩٤٠)، وبعدها بفترة قصيرة أصبح حسين سرى رئيسا للوزراء.

(٢)

ومع هذا فإن شخصا آخر لم يكن يقل كفاءة ولا شعبية عن حسين سرى ظل بمثابة وزير المالية التقليدى من دون أن ينال رئاسة الوزارة، حتى بعد أن عقد اتفاقا مع القصر الملكى ضحى فيه بماضيه كله لإضعاف الوفد. هذا الشخص هو مكرم عبيد، الذى عمل وزيرا للمالية مع النحاس باشا طيلة وزارته الأولى، ثم خرج على الوفد وكان أقصى ما وصل إليه بعد كل الضجة التى أثارها أنه عاد ليشغل منصب وزير المالية تحت رئاسة أحمد ماهر،

ثم النقراشي باشا، وبدأ يضع المصاعب أمام النقراشي حتى كان لابد من خروجه.

من قبل مكرم عبيد كان محمد محمود أوفر حظًا، فقد عمل وزيرا للمالية فى وزارة النحاس باشا الأولى (١٩٢٨)، وتمكن من خلال التآمر مع القصر الملكى من القفز على رئاسة الوزارة بحيلة سميت وقتها «تصديع الائتلاف الوزارى»، وهى الحيلة التى جعلت النحاس يرفض أى شكل من أشكال الائتلافات فيما بعد ذلك.

(٣)

وبعيدا عن هذه الحالات التى كانت فيها المالية بمثابة خطوة فى سلم الصعود، يمكن لنا أن نتأمل فى أداء وزراء المالية على مدى التاريخ الحديث والمعاصر لمصر، ومن الصعب بالطبع الحكم المطلق على الكفاءة، لكن وقائع التاريخ العام والتاريخ الاقتصادى والتاريخ الحكومى تكفل لنا أن نصل إلى أحكام عادلة ومتزنة فى شأن تاريخ هؤلاء الوزراء، وربما أبدأ بالحديث عن أكفأ وزراء المالية فى عهد الثورة، وهم ثلاثة، هم على وجه التحديد: عبد الجليل العمرى، وعبد العزيز حجازى، وعبد اللطيف البغدادى.

فأما الأول، وهو العمرى، فصاحب الفضل فى كل الإنجازات الاقتصادية التى تحققت فى بداية عهد الثورة، كما أنه صاحب الفضل فى تجنيب مصر للآثار الجانبية للتفكير المندفع بطبعه الذى كان مسيطرا على رجال العهد الجديد، سواء فى ذلك رجال الثورة أنفسهم، ورجال العهد الماضى الذين تعاونوا معهم، وقد وصل عبد الجليل العمرى إلى أقصى ما يمكن من تقدير على يد مفكرى عصره، ومؤرخيه، ومراقبيه، ومواطنيه، فقد اجتاز أكثر من عنق للزجاجة، وحافظ على سلامة وانضباط الموازنات، وحقق نجاحات باهرة فى تجنيب مصر كثيرًا من السياسات الخطإ، وقد روى الرئيس محمد نجيب فى مذكراته كيف أنه استضاف رجل الاقتصاد المناظر له فى ألمانيا الغربية وأفاد بخبرته.

لكن أزمة مارس ١٩٥٤ جعلت العمرى يزهد فى التعامل مع الثوار ورجال العهد الجديد، على الرغم من أن رئاسة الوزارة عرضت عليه، وعلى الرغم من أن رجال الثورة (وفى مقدمتهم جمال عبد الناصر) كانوا على استعداد للخضوع لآرائه التى ثبت لهم صوابها وبعد نظرها، لكن العمرى وجد أن الطريق الديموقراطى قد أصبح محفوفا بالمخاطر فآثر الابتعاد، ومع هذا فإنه لم يبخل على الثورة بأى استشارة طلبت منه طيلة عهود الرؤساء الأربعة: محمد نجيب، وجمال عبد الناصر، وأنور السادات، وحسنى مبارك، لكنه كرر

الاستقالة من منصب محافظ البنك حين وجد الدولة تندفع دون استشارته إلى تأميم بنك مصر الذى كان مملوكا لأبناء الشعب، وتعجب العمرى من أن يكون هذا سلوكا وطنيا.

(٤)

أما الدكتور عبد العزيز حجازى فهو الرجل الذى لم يلق ما يستحق من تكريم حتى الآن، ومن العجيب أنه إذا كان هناك مَنْ يستحق نجمة سيناء التى منحت بعد نصر أكتوبر العظيم فإنه عبد العزيز حجازى، الذى أدار اقتصاد المحنة على مدى سبع سنوات وشهر (٨٥ شهرا) منذ مارس ١٩٦٨ وحتى أبريل ١٩٧٥، وقد كانت شخصية عبد العزيز حجازى - ولا تزال - حافلة بالمزايا، وسجايا التميز الخلقية، والعلمية، والمهنية، ولم يكن له عيب على الإطلاق إلا عيبًا واحدًا، وهو أنه كان يسبق ممدوح سالم فى البروتوكول، وقد سبقه بالفعل إلى منصب رئاسة الوزارة، وكان ممدوح سالم بكل ما أتاحته له السلطة الأمنية والمباحث طموحا إلى رئاسة الوزارة، ولهذا فقد كان لابد من خروج حجازى حتى يأتى ممدوح سالم.. وهو ما حدث بالفعل.

كان الدكتور حجازى، على الرغم من أن وزارته كانت تحمل اسم وزارة الخزانة فقط، قادرا على أن يفرض رؤيته ويقدم حلولاً لكل الأزمات التى مرت بها مصر فى ذلك الوقت، وقد وقف بصلابة وصمود أمام رغبات عزيز صدقى فى كسب المعارك السياسية من خلال الاعتمادات الإضافية، كما أنه كان قادرا أيضا على تجاوز المشكلات البيروقراطية المتراكمة من خلال قرارات حاسمة لا يترتب عليها إفساد أوضاع قائمة، ولا صياغة أوضاع جديدة متسمة بالفساد.

(٥)

عبد اللطيف البغدادى كان هو العسكرى الوحيد الذى تجرأ وعمل وزيرا للخزانة، وكان فى هذا القبول والتحدى نموذجا لأدائه من قبل فى وزارة الشئون البلدية والقروية، ولأدائه فى وزارة تعمير بورسعيد، ولأدائه فى وزارة الحربية، وليس سرًّا أن عبد الناصر كلفه بالخزانة حتى يفشل فيها، فلما وجده قد أثبت نجاحه سحبها منه حتى لا يضيف نجاحا آخر إلى نجاحاته التى كانت الجماهير تلخصها بتعبير «عصا البغدادى السحرية»، وهو ما جعلنى أطلق عليه فى كتابى عنه لقب «شهيد النزاهة الثورية».

والواقع أن نجاح البغدادى فى المالية كان شبيها بنجاح رجال العهد الملكى السياسيين الذين كانوا يعنون بالدراسة والفهم والتأمل قبل أن يصدروا قراراتهم، وقد استندوا إلى خبرتهم بالحياة السياسية والعامة من أمثال فؤاد سراج الدين، ومن قبله إبراهيم عبد الهادى، وأحمد ماهر، والنقراشى، ومكرم عبيد، وأمين عثمان، وقد كانت ميزة البغدادى أنه أضاف إلى هؤلاء ميزة الانتماء العسكرى!!!!

(٦)

فيما قبل الثورة ترتفع أسماء كثير من وزراء المالية الناجحين، يأتى فى مقدمتها إسماعيل صدقى، الذى نجح وهو وزير للمالية مع رئاسته للوزارة فى ١٩٣٠ فى أن يجنب مصر آثار الأزمة العالمية فى الثلاثينيات، وأن يؤسس بنك الائتمان الزراعى وغيره من مؤسسات حافظت على الثروة الزراعية والعقارية.

يأتى أيضا اسم يوسف وهبة، الذى ظل وزيرا للمالية منذ ١٩١٢ وحتى ١٩٢٠ فى وزارات متتالية واكبت الحرب العالمية الأولى، وقد تمكن من النجاح فى سياسة الاقتصاد المصرى فى هذه الفترة بهدوء.

يأتى أيضا اسم حسين فهمى وزير المالية العظيم الذى أشار على الحكومة المصرية بخفض قيمة الجنيه المصرى بعد الحرب العالمية الثانية نظرا للارتباط بمنطقة الإسترلينى الذى خفض هو أيضا، وحسين فهمى هو صاحب الموقف المشرف فى قضية يخت المحروسة.

(٧)

فى حالة عبد المنعم القيسونى فإن الأمر شبيه بوزراء الأقليات إلى حد ما، الذى بدأ نائبا لوزير المالية (١٩٥٤)، ثم أصبح وزيرا، وتقلب بين وزارات المالية، والاقتصاد، والتخطيط حتى أصبح نائبا لرئيس الوزراء، ثم ترك الوزارة ثم عاد إليها بعد حرب ١٩٦٧، وسرعان ما تركها ثم عاد مرة ثالثة فى عهد السادات ١٩٧٦ وسرعان ما خرج ١٩٧٨.

تكمن مهارة القيسونى وسر انتقاده أيضا فى قبوله العمل فى نظام رأسمالى، ثم قبوله التحول به إلى نظام اشتراكى، ثم قبوله العمل على تحويله إلى نظام رأسمالى مرة ثانية دون أن يهتز له جفن.

لكن يشفع للقيسونى أنه كان أفضل مَنْ يمكن أن يقبل بهذا الوضع من الاقتصاديين، فلو أنه تمسك بالرفض لكانت مصر وقعت فى اقتصاديين ذوى أداء مضطرب من مستوى أداء عبد الرازق عبد المجيد، ومصطفى السعيد، أو غيرهما ممن يعرفهم الناس جيدا.

(٨)

أسوأ وزراء المالية: يأتى فى مقدمة وزراء المالية ذوى الأداء السياسى السيئ الدكتور محمد زكى عبد المتعال، ويكفى للدلالة على سوء أدائه أنه كان وزيرا فى وزارة الوفد فأخرج منها بعد أزمات لا تليق، وسرعان ما أصبح فى الوزارة التالية لها وهى وزارة على ماهر عقب حريق القاهرة، وسرعان ما اتخذه القصر رأس حربة لتفجير هذه الوزارة من الداخل، وهو ما حدث، وكانت مكافأته أن دخل الوزارة التالية وهى وزارة نجيب الهلالى (مارس ١٩٥٢)، ثم الوزارة التى تلت التالية له وهى وزارة نجيب الهلالى الثانية (يوليو ١٩٥٢). قد يكون زكى عبد المتعال أستاذا متفوقا، واقتصاديا مرموقا، لكن هذا الأداء السياسى والوزارى الذى تميز به لا يمكن له أن يجلب له الاحترام.

• • •

الباب الرابع

التوافقات والتوفيقات

الفصل العاشر

الكفاءات والتكهين

طلبت منى جريدة الأهرام فقرة كبيرة للاجابة عن السؤال المطروح فى ذلك الوقت بمرارة: هل يتم تكهين الكفاءات فى مصر؟ فأمليت ما ظهر على النحو التالى:

(١)

هناك نوعان من الكفاءات من حيث النظر إلى القابلية للتكهين، الكفاءات فى مهن فردية ككفاءة الجراح الذى يمكنه أن يعمل فى أى مكان، ومن أى موقع، وليس بحاجة إلى الدولة لإثبات كفاءته، وكذلك كفاءة المهندس المعمارى، والمحامى الجنائى، والفنان الرسام.. إلخ، هذه المهن يمكن ممارستها من مرحلة التفوق فيها إلى حين الوفاة حتى لو قل حجم الممارسة تبعا لضعف الصحة وعوامل الشيخوخة، لكن هناك كفاءات أخرى لا يمكن لها أن تنتعش إلا فى ظل نظام كبير قادر على الإفادة منها.

وفى مقدمة هذه التخصصات: العاملون فى مستويات الإدارة العليا، وفى مهام التخطيط والتدريب، وفى مجال الإدارة الحكومية والمحلية والعامة، والإدارات المتخصصة فى الهندسة. والأكثر أهمية من هذا كفاءات البحث العلمى، والبحوث الاجتماعية والجنائية، والقضاء والتحكيم.

(٢)

ومن الواضح أن هناك تكهينًا متعمدًا لكفاءات يدفع إليه تيار يرى أن الجيل الذى ولد قبل اندلاع الحرب العالمية الثانية، أى قبل ١٩٤٠، قد نال من الحظوظ ما لن يتاح للجيل التالى، وبالتالى فمن الواجب زحزحته عن مواقعه المتقدمة، ويطلب هذا التيار المسارعة

بإلغاء المجالس القومية المتخصصة والمجالس العليا واللجان الدائمة، بل بقصر عضوية مجلس الشورى على سن معينة... إلخ.

وقبل أن يهنأ هذا الجيل (المولود بين ١٩٤٠ و١٩٦٠) بإزاحة الجيل السابق عليه، إذا به يفاجأ بالجيل التالى (المولود بعد ١٩٦٠) يطالب بفرصته قبل أن يهنأ الجيل السابق بفرصة حقيقية، وهكذا أصبح تكهين الكفاءات هو الحل الأمثل لقضية صراع الأجيال فى مصر فى المرحلة الحالية، ولم يعد فى الإمكان حل هذا الصراع إلا عن طريق اللجوء إلى السينما، لا من باب الخيال والمتعة، ولكن من باب الإفادة من تجربتها فى الاحتفاظ بدور الفتى الأول والفتاة الأولى للشباب، والاحتفاظ بأدوار الأمومة والأبوة للأجيال السابقة عليهم.

(٣)

لكن طبيعة الصراع فى مصر جعلت التفكير بهذه الطريقة السينمائية يحل المشكلة، بينما المطلوب هو بتر المشكلة أو نسفها، ومن العجيب أن أكثر المطالبين بهذا الحل الباتر هم رجال الأعمال الشبان الذين لا يريدون أن يستفيدوا من تجارب رجال الأعمال الأكبر منهم سنا وخبرة، ومنطقهم فى هذا أن هؤلاء الكبار عاشوا فترة الاشتراكية ولا يزالون ملوثين إلى حد ما فى تفكيرهم العقلى بملوثات أو جرثومات الاشتراكية، وقد أدى هذا النهج الثورى أو الراديكالى عند مجموعة من أبرز رجال الأعمال الشبان إلى إحساس جيل الآباء بالمهانة، ودفع بعض هؤلاء إلى التربص وانتظار الفرص التى لابد وأن تحدث وتستدعى الشماتة.

(٤)

على أن أخطر ما فى الموضوع أن التكهين الحادث فى مصر الآن لا يقف عند حدود السن، وإنما تعداها إلى اعتبار التفكير العقلى الحكيم نوعًا من الشيخوخة ينبغى تكهينه أيضا، وإلى اعتبار الخبرة المنظمة نوعًا من القدم الذى ينبغى القضاء عليه من أجل الحمام الجديد الذى لابد من نسف القديم قبل تركيبه، ولعل هذا الإعلان هو أصدق تعبير عن روح العصر المصرى الجديدة.

• • •

الفصل الحادى عشر

الوزراء الصعايدة فى عهد الثورة

(١)

تتجلى القدرة السياسية لكثير من رؤساء الوزارات فى حرصهم الواعى على أن يحقق تشكيلهم الوزارى أبعاد التنوع والاستيعاب للنخب المحلية والعلمية والاجتماعية المختلفة، ولأن مصر ظلت ذات نسيج متماسك فقد كان النسيج نفسه كفيلا بأن يضمن هذا التعدد بطريقة شبه تلقائية، وعلى سبيل المثال فإن أى سياسى يصل إلى مكانة رئيس الوزراء لابد أن يكون قد عرف ووثق معرفته ببعض الصعايدة، وببعض البحاروة، وببعض السكندريين مهما يكن مولده بعيدًا عن هذه الأقاليم.. لكن هذه التلقائية أو شبه التلقائية أصبحت لأول مرة فى تاريخ مصر معرضة للتآكل وربما للانعدام عندما وضع الدكتور أحمد نظيف فى موقع رئاسة الوزراء، وبدأ سياسة يمكنه وصفها بالاقتصار على دائرة ضيقة من المعارف السابقين، وربما كان أحمد نظيف معذورًا بسبب أنه قفز من الوزارة إلى رئاستها فى أسرع وقت متخيل، فمن وزير جديد فى نوفمبر ١٩٩٩ إلى رئيس للوزراء فى يوليو ٢٠٠٤، وهو ما لم يحدث إلا فى النادر، بل إنه قفز إلى الوزارة من موقع بعيد عن مواقع المسئولية الأولى التى تتيح له معرفة الكوادر معرفة عميقة، بل من موقع لم يكن كفيلا بأن يعطيه فكرة ولو موجزة عن كثير من مشكلات مصر والحلول المتاحة لها.

وكان الظن الحسن أن رجلًا قادرًا على التعامل مع تكنولوجيا المعلومات سوف يستطيع استغلال هذه المعرفة وهذه التكنولوجيا فى الوصول إلى لب الحقائق، أو إلى أفضل المعاونين، أو إلى أنجح المرشحين للوزارة، لكنه فى واقع الأمر ترك تكنولوجيا المعلومات وراء ظهره واعتمد على شخصنة المعلومات، وبهذا حصر نفسه فى دائرة معلوماته الشخصية، وللأسف الشديد فإن بريق الوزارة ورئاستها كان كفيلًا، هو الآخر، بأن يحول بين أحمد نظيف وبين المعرفة المنظمة، وبدلا من المعرفة المنظمة فإنه مرة أخرى

اعتمد على المعرفة الشخصية، وهى فى معظم الأحوال مصدر فقير، بل يمكن القول بأنها أفقر من أن تغذى المتطلبات الطبيعية والسياسية لرئاسة الوزارة.

(٢)

ولهذا لم يكن من الغريب أن يقع أحمد نظيف فى تشكيله لوزارته الأولى ثم لوزارته الثانية فى كثير من المحظورات التى وسمت أداء الوزارة بعد تشكيلها بسمات بارزة من الضعف وعدم القدرة على الإنجاز، والعجز عن تمثيل مجتمعات الوطن، وعلى الرغم من أن القيادة السياسية حرصت على أن تعطى رئيس الوزراء فرصة أخرى من أجل النجاح الذى كان ولايزال ممكنا، فإن سيادته آثر أن يتوسع فى الأخطاء، وأن يتراجع عن القرارات الصائبة القليلة التى حكمت اختياره عند تشكيله لوزارته الأولى فى يوليو ٢٠٠٤، وربما كان هذا واضحًا وضوح الشمس فى حالة ثلاثة من الوزراء الذين فقدوا مقاعدهم الوزارية فى وزارته الثانية فى نهاية ديسمبر ٢٠٠٥، بينما كانوا قد دخلوا الوزارة لأول مرة على عهد وزارته الأولى، وأثبتوا نجاحًا استمدوا مقوماته من تجربتهم السابقة الطويلة والممتدة، وجاءت قضية المحامى نبيه الوحش أخيرا، لتلقى الضوء على نقطة ضعف أخرى فى اختيارات رئيس الوزراء الذى يبدو أنه لم يزر الصعيد قبل توليه الوزارة إلا فى رحلة سياحية من رحلات النجوم الخمس.. إن كان هذا قد حدث.

وقد كانت القضية التى رفعها نبيه الوحش بمثابة ناقوس خطر ينبه إلى ضرورة شعور أبناء الوطن بالرضا تجاه هيئة الوزارة، وتجاه وجودهم فيها، وبخاصة عندما يتواكب غياب أبناء الصعيد عن الوزارة مع إهمال واضح من الحكومة لخطط تنمية الصعيد وحل مشكلاته المزمنة التى لم يعد فى الإمكان تجاهلها ولا القفز عليها.

(٣)

ومن الجدير بالذكر أن كثيرين يعتقدون أن وجود وزراء صعايدة (أو غيرهم ممن يمثلون مناطق مظلومة فى نسيج أى دولة) يكفل حدودا دنيا من إحساس مجلس الوزراء بمشكلات هذا الإقليم، كما أنه يكفل نجاحًا مضمونًا فى الإحساس بمشكلاته، وفى التوجه نحو أفضل السبل وأسرعها فى سبيل حل هذه المشكلات.

وفى المقابل فإن غياب هؤلاء عن مجلس الوزراء يعكس (فى رأى الكثيرين أيضا) رغبة غير معلنة فى القفز على واقع قائم يتطلب المواجهة والحلول بدلًا من التجهيل والإهمال.

وفى مقالنا اليوم نحاول أن نستعرض بعض الأمثلة من قائمة الوزراء الصعايدة فى عهد الثورة، مع تحليل القدرات السياسية التى مكنت القيادات المصرية الأعلى من رؤساء الوزارات ومستشاريهم والمشيرين عليهم من التعرف إلى هؤلاء والدفع بهم إلى هذه المقاعد المهمة فى الحياة السياسية المعاصرة:

(٤)

الشيخ أحمد حسن الباقورى

نسب الشيخ الباقورى نفسه إلى بلدته في صعيد مصر، مع أن الباقورى ليس اسم عائلته، لكنه الاعتزاز الصعيدى الأصيل بالبلد، ومن حسن حظ الحاضر الذى نعيشه أن رئيسا للتحرير ووكيلا سابقا لنقابة الصحفيين وهو الأستاذ عبد العال الباقورى يفعل نفس الشيء معتزا بالبلدة نفسها.

كان الشيخ الباقورى شيخًا لمعهد المنيا عندما رشح للوزارة، ولم يكن الرئيس محمد نجيب يعرفه معرفة شخصية، ولم يكن جمال عبد الناصر كذلك يعرفه معرفة شخصية، ولم تكن جماعة الإخوان المسلمين التى كان هو وكيلًا لها ترحب بفقدانه على هذا النحو، أو أن يكون له ولاءان: لها وللثورة. وقد كان مرشح الإخوان للوزارة هو حسن العشماوى صديق عبد الناصر الصدوق الذى ساعده على إخفاء الأسلحة فى عزبته.. والذى كان يرتبط به بصداقة شخصية طويلة الأمد، لكن عبد الناصر الذى كان يعرف، ولو بالفطرة، معنى «الاستيعاب» فى النخبة السياسية، كان يدرك أن وجود هذا العالم الأزهرى، والخطيب المفوه، والسياسى الذى سبق اعتقاله، وابن الصعيد الذى شق طريقه إلى الذروة العليا فى المجتمع المصرى السياسى والثقافى، يضيف للثورة بأكثر مما يضيف إليها وجود صديقه العظيم حسن العشماوى بكل ميزاته كرجل قانون، وكرجل تنظيم، وكابن من أبناء الباشوات الذين تولوا الوزارة، وكمرشح جاء ترشيحه من خلال الجماعة التى كان عبد الناصر لا يزال مرتبطا بالتعاون السياسى معها. هكذا نجح عبد الناصر فى الاختبار وساعده على هذا النجاح تشجيع محمد نجيب من ناحية، وتشجيع فتحى رضوان من ناحية أخرى، وتشجيع مصطفى أمين وعلى أمين باعتبارهما مؤشرا للرأى العام والانطباع الصحفى من ناحية ثالثة.

والواقع أن الثورة مدينة لأحمد حسن الباقورى بكثير من النجاح والقبول اللذين حققتهما

فى سنواتها الأولى، وهو نجاح طبيعى فى ظل وجود جنود أكفاء مخلصين متشبعين بروح الثورة، وبروح الإصلاح الثورى من وزن أحمد حسن الباقورى.

وقد كان للباقورى فضل صياغة كثير من مبادئ الثورة وإعلاناتها، ويكفى على سبيل المثال الإشارة إلى صياغته لإعلان الوحدة بين مصر وسوريا وقوله فيه: «تصون ولا تبدد».. إلخ.

(٥)

نور الدين طراف

سياسى مخضرم كان ينتمى للحزب الوطنى وتياراته المختلفة منذ مرحلة مبكرة من حياته. درس الطب وعمل به، ونجح فى أن يكون من الأعضاء البارزين فى نقابة الأطباء، وكان ينتمى إلى عائلة مشهورة من عائلات الصعيد، وصل بعض أفرادها إلى مواقع متقدمة فى الحياة السياسية العامة. عرفت الثورة طريقها إليه فى أسابيعها الأولى، فآثرت أن تستفيد به وزيرًا للشئون البلدية والقروية ليوم واحد، ثم وزيرًا للصحة فى اليوم التالى لدخوله الوزارة، ووصل مع الثورة إلى موقع رئيس الوزراء فى مصر (وكان اسم هذا المنصب رئيس المجلس التنفيذى) فى أكتوبر ١٩٥٨، وظل يشغله حتى سبتمبر ١٩٦٠، وأصبح عضوًا فى مجلس الرئاسة، وفى اللجنة التنفيذية العليا، وكان وجوده بشخصه الهادئ، وشخصيته الدمثة مكسبا للثورة فى تعاملها مع طائفة مهمة من طوائف النخبة المصرية.

(٦)

إسماعيل القبانى

كان سعد زغلول - وهو وزير للمعارف - حريصا على أن يزور المدارس فى صعيد مصر بأكثر مما كان يزورها فى الوجه البحرى الذى ولد فيه وتملك بعض أراضيه، وكان يعلق فى مذكراته على بعض هذه الزيارات حينما كان يتاح له الوقت لذلك، وقد زار كتّابا فى أسيوط فوجد كل شىء فيه محل انتقاد من الشيخ إلى العريف إلى المبنى إلى النظافة إلى التلاميذ، لكنه وجد وسط هذا القش قطعة من الذهب تمثلت فى تلميذ تظهر عليه مخايل النجابة والذكاء، أصدر سعد زغلول من فوره قرارا بأن يكون تعليم هذا التلميذ على نفقة الدولة طيلة مراحل التعليم، وقد كان، ووصل التلميذ إلى مدرسة المعلمين العليا وتخرج

فيها متفوقا وابتعث للخارج وعاد، وأصبح أبرز علماء التربية المصريين وأصبح صاحب دراسات تربوية علمية قامت على أساس من البحث فى علوم النفس والاجتماع والصحة النفسية، وأصبح أيضا عميدًا لمعهد التربية العالى للمعلمين، وصاحب نظريات طبقت بالفعل فى عهد عدد من الوزراء السابقين للمعارف.

ولم يكن إسماعيل القبانى يمارس السياسة الحزبية، كما أنه لم يكن محسوبا على أحد من زعماء الأحزاب. مع هذا فقد كان عضوًا فى جماعة الرواد، وهى جماعة اجتماعية أسسها رئيس الديوان الملكى الأشهر أحمد حسنين باشا، لتؤدى دور جماعة شبيهة فى بريطانيا، وكأنما كان أحمد حسنين يكفر بإنشائه هذه الجماعة عن بعض ممارساته السياسية التى لم تكن فى مصلحة الشعب تماما.

وفى جماعة الرواد عرف عبد الجليل العمرى وزير الاقتصاد والمالية الأشهر فكر إسماعيل القبانى وشخصيته عن قرب، فرشحه لرجال الثورة ليكون وزيرًا للمعارف، وصادف هذا الترشيح هوى فى نفس محمد نجيب وجمال عبد الناصر، وكان كلاهما بالطبع يفضل مثل هذا الرجل لهذه الوزارة، على الرغم من أن أصدقاء طه حسين وأشياعه كانوا - ولا يزالون - حريصين على التقليل من قيمة أفكاره وتوجهاته، وعلى الرغم من أن الرجل لم يكن مثل طه حسين صاحب «صالون» ولا صاحب «شلة»، وعلى الرغم من أن الرجل لم يكن فرنسيا فى ذوقه، وإنما كان صعيديا تماما فى سمته، وفى صمته.

وجاء إسماعيل القبانى ليفيد الثورة فى أول عهدها إفادات قصوى، جعلت التعليم يحقق للثورة أهدافها الأولى منه. وحين حدث فى مجلس الوزراء ما يستدعى من الرجل الثأر لكرامته على طريقة الصعايدة فإنه ثأر، واستقال، وكانت استقالته مضرب المثل فى الحفاظ على الكرامة.

(٧)

د. محمد النبوى المهندس

صعيدى من جرجا، نجح فى ممارسة الطب والتعليم الطبى حتى أصبح سكرتيرًا عامًّا لنقابة الأطباء، وكذلك للجمعية العلمية فى مجال تخصصه وهو طب الأطفال.. كان طبيبا لامعا ذائع الصيت، واسع الرزق، بينما كان لايزال أستاذا مساعدا بعيدًا عن فذلكة أهل المدن وعن تنعمهم المبالغ فيه، حين يصففون شعورهم كل يوم بالسشوار، أو يلبسون الحرائر

والديباج(!!) لكنه كان قادرًا على أن يحقق للثورة هدفها فى نشر مظلة الرعاية الصحية من خلال الوحدات العلمية فى الوحدات المجمعة بطول البلاد وعرضها، وكان قادرًا على أن يتصدى بكل إخلاص لكل مشكلات الصحة، وللأوبئة الوافدة، والمستوطنة على حد سواء، ولأمراض الصيف(!!) وظل يجاهد فى سبيل وطنه حتى توفى وهو يؤدى وظيفته، وكانت وفاته أقرب إلى الشهادة بعد الجهد الذى بذله من أجل الخدمات الصحية فى وطنه الذى أصيب فى مقتل بعد هزيمة ١٩٦٧، وكان عليه أن يعالج صحة الوطن بملاليم معدودات، لكنه نجح فى هذا، ولهذا لم تبخل عليه الدولة متمثلة فى علمائها البارزين فى المجلس الأعلى للعلوم (وقتذاك) فمنحت اسمه عقب وفاته جائزة الدولة التقديرية فى العلوم، سابقا فى هذا أبناء جيله بعشرين عاما.

(٨)

د محمد مرسى أحمد

أول خريج فى جامعة القاهرة، الأول فى أول دفعة تخرجت فى كلية علوم القاهرة (١٩٢٩). دفع به أستاذه على مصطفى مشرفة فى مدارج الرقى بعدما اكتشف فيه قدراته العلمية التى أهلته ليكون من علماء العالم المتميزين فى الرياضة البحتة، استفادت به الثورة عميدًا ومديرًا لجامعتى القاهرة وعين شمس، ووزيرًا للتعليم العالى، ورئيسًا للمجلس الأعلى للجامعات، وأمينًا لاتحاد الجامعات العربية. كان بمثابة نقطة الاتزان فى المجتمع الجامعى والعلمى طيلة سنوات طويلة. كان عضوًا فى مجمع اللغة العربية، وفى المجمع العلمى، وفى كل مجمع علمى وطنى، تمكن نظام السادات أن يقود به الجامعات فى أعقاب حركة التصحيح فى ١٥ مايو فكان عند حسن الظن به.

(٩)

د. محمود محفوظ

من أسرة محفوظ الشهيرة فى أسيوط، زوج ابنة نجيب الهلالى باشا رئيس الوزراء قبل الثورة، هو وزير الصحة اللامع الذى نجح فى أن يبث مفاهيم جديدة فى مسئولية الدولة من الصحة، نهض بالتمريض، نشر مدارس التمريض على مستوى كل مستشفى مركزى، طور

فى الأداء الصحى، نجح فى أن يجعل من قطاع الصحة الظهير الناجح لمصر وهى تجتاز معركة ١٩٧٣، يعده العاملون فى ميدان الصحة آخر وزير للصحة استطاع تحقيق شىء فى الوزارة الصعبة، ساعدته الظروف، وكيّف هو أيضا الظروف، انطلق بعد خروجه من الوزارة إلى آفاق فكرية رائدة فى الجمعية المصرية لنشر الثقافة والمعرفة العالمية، وفى مؤتمرات علماء مصر فى الخارج، وفى إنشاء الجامعات الخاصة والانطلاق بها، وفى مجلس الشورى وغيره.

سوف يظل اسمه على الدوام منارة على العرفان والفهم والإخلاص للوطن، بلغ من تقدير الأطباء له قبل أن يصبح وزيرًا أنهم كانوا يقولون: إن قصر العينى له بابان: بابه الرئيسى على كوبرى سيالة الروضة، وباب محفوظ على كورنيش النيل، وكفى بهذا تقديرا لقيمة رجل اعتذر عن الوزارة فى ١٩٩٨، فلما تولاها نجح فيها نجاحا منقطع النظير، ولما خرج منها نجح أيضا نجاحا أكثر من كل نظير.

(١٠)

د. جمال العطيفى

لم يكن فيما قبل ثورة ١٩٥٢ من شباب الحركة الوطنية، لكنه كان من رجال السلطة، ومع هذا فإنه كان أداة من أدوات تطوير حكم الشعب، شارك فى دستور ١٩٧١ وأصبح وكيلا لمجلس الشعب ووزيرا للإعلام، كان نائبا عن قصر النيل ثم ترك السياسة والمجلس مؤقتا فلما خلا مقعد دائرته الأصلية فى أبو تيج ذهب فرشح نفسه وعاد إلى مجلس الشعب من أبو تيج بعدما كان يشغل مقعد قصر النيل. قبل أن يكون نقيبا معينا للمحامين عندما حل الرئيس السادات مجلس النقابة فى آخر أيامه، بقى على الدوام صورة للصعيدى فى جاردن سيتى، ولجاردن سيتى فى الصعيد!!

(١١)

د. أمال عثمان

صاحبة الرقم القياسى الرابع فى البقاء فى منصب الوزارة، وأول من تعدى معدل العشرين عامًا فى الوزارة، سيدة هادئة، دمثة الأخلاق، تمثل صورة كلاسيكية من صورة

المرأة الصعيدية حتى لو كانت قد عاشت حياتها كلها فى القاهرة إلا أن الجينات تنطق فى شخصيتها بكل ما فى السيدة الصعيدية من صلابة وقوة وقدرة على الإنجاز والالتزام بالقانون، وهى لا تزال بمثابة ركن من أركان النظام فى عهد مبارك، حيث يضعها النظام نفسه، وليس حسب تصورها لنفسها أو لدورها، حافظت على أموال التأمينات وقوانينها وإنجازاتها طيلة عقدين من الزمان، ونجحت فى إدخال الكمبيوتر بأفضل مما نجح وزراء الاتصالات والمعلومات، وبتكلفة ربما لا تصل إلى واحد فى المليون من الاستثمارات التى حصلوا عليها دون أن يحققوا للوطن شيئا يذكر(!!) وإن كانوا قد حققوا لأنفسهم الكثير، والواقع أن نظام معلومات التأمينات الذى وضعه الفريق الذى عمل مع آمال عثمان هو النظام المصرى المتكامل الوحيد الذى نجح فى توظيف تكنولوجيا المعلومات دون ادعاء، ودون أن ترطن بالتخصص!! ودون أن تكسب من وراء تطبيقه شيئا ماديا محرما أو معنويا مشروعا، لكنها نموذج للصعيدى الذى يختار للعلاج أفضل الأطباء، ويختار للبناء أفضل المهندسين، ويختار لقضيته أفضل المحامين، ثم يترك الباقى على الله.

(١٢)

د. أحمد فتحى سرور

لأنه وصل إلى رئاسة مجلس الشعب وبقى فيها لأطول فترة ممكنة، فإن إنجازاته الوزارية توارت مبكرا أمام حضوره الطويل فى مجلس الشعب، لكن أحمد فتحى سرور الذى جاء إلى وزارتى التعليم بعد فترة هدوء طويلة فى الوزارتين، نجح فى أن يصبغ التعليم المصرى فى عهد مبارك بصبغات كثيرة من النجاح والشعبية، فهو الذى أنشأ كليات التربية النوعية، وكليات رياض الأطفال، وكليات التعليم الصناعى، وكانت خطواته فى هذه الإنشاءات مضرب المثل فى السرعة القادرة والقوة الناعمة التى لم يحس بها أحد، وهو الذى طوّر فى نظام التعليم العام على نحو وئيد لا تزال بصماته واضحة، وهو الذى بدأ سياسة تعويض مصر عن مرحلة طويلة من إهمال إنشاء المدارس، وهكذا تأسست هيئة الأبنية التعليمية مرة أخرى بعد أن كانت قد ألغيت وتحولت إلى مكتب هندسى استشارى، وهو الذى أسس المراكز القومية للامتحانات، والتقويم التربوى، وللكتب، وللمناهج. فضلا على هذا فقد كان صاحب الخطوة الأولى فى إنشاء مكتبة الإسكندرية من خلال علاقاته السابقة باليونسكو. كان اختيار فتحى سرور لمنصب وزير التعليم اختيارا طبيعيا،

عندما أسندت الوزارة إلى رجل كان يعرف المواهب بين رجال القانون من زملائه والتالين له، وهو الدكتور عاطف صدقى - رحمة الله عليه.

(١٣)

فاروق سيف النصر

وزير العدل الذى استطاع أن يعيد رجال القضاء ومزاياهم إلى مقدمة الحياة الاجتماعية بدأب وإخلاص للمهنة وتقديس لها. ظلت الدولة حريصة عليه بقدر ما كان أبناء المهنة حريصين عليه. كان فى أدائه الهادئ صمامًا من صمامات الأمن والأمان، وكان عف اللسان واللفظ والسلوك، وكان له أداء معجز رغم تقدم العمر، وتميز بالإخلاص فى المتابعة وفى العمل والانحياز لمبادئ العدالة والبعد عن الأضواء وعن الضجيج.

كان من حظ مصر أن يعمل فيها وزيرًا للعدل لمدة عقدين من الزمان رجل مثله، وهو من عائلة صعيدية تولى عدد من أفرادها الوزارة، ودخل البعض الآخر السجون من أجل مبادئهم، لكن اسم العائلة ظل يحمل الاحترام ويحظى بالاحترام.

(١٤)

ماهر مهران

أقدر أساتذة أمراض النساء فى جيله، وأبرز أبناء دفعته التى تخرج مبكرا فى طب عين شمس. كان واعيًا لقضية السكان من منظور طبى واجتماعى، وكان أول وآخر وزير للسكان، فى عهده انعقد مؤتمر السكان العالمى فى مصر دون أن يمس عقائد المصريين الدينية وقيمهم، ولم يكن هذا ممكنا بغير وجود عالم مثله قادر على هذا التوفيق والتفوق.

(١٥)

السفيرة مرفت تلاوى

أول سفيرة مصرية تصل إلى منصب الوزارة، وأول دبلوماسية تصل إلى منصب السفارة بعد أن عينت فيه قبلها وزيرة سابقة من أساتذة القانون، هى الدكتورة عائشة راتب. سليلة بيت

من بيوت المنيا، كانت عائلتها من العائلات التى تعرضت لتطبيق قانون الإصلاح الزراعى، ومن ثم صنفت على أنها من أعداء الثورة الطبيعيين، ووضعت فى القوائم التى أعدت لهؤلاء، لكن الروح المصرية المسامحة (!!) أتاحت لها أن تتدرج فى السلم الدبلوماسى درجة بعد أخرى، حتى وصلت إلى ما وصلت إليه، ونالت السفارة والوزارة، ثم أصبحت مساعدة للسكرتير العام للأمم المتحدة ورئيسة اللجنة الاقتصادية لغرب آسيا فى بيروت.

• • •

الفصل الثانى عشر

الاستقالات المسببة وغير المسببة

(١)

عرف التاريخ الوزارى المصرى أنواعا عديدة من الاستقالات المسببة وغير المسببة، والمبررة وغير المبررة، والمقبولة، وغير المقبولة، وتلك التى دخلت التاريخ وتلك التى لم تدخل، وتلك التى أدخلت أصحابها السجون، وتلك التى لم تدخلهم، وفيما يلى نستعرض نماذج من هذه الاستقالات:

أولاً: الاستقالة من أجل إسقاط النظام القائم:

(أ) لعل المحاولة الأقدم هى محاولة محمد محمود باشا زعيم الأحرار الدستوريين فى ١٩٢٨، وقد نجح من خلالها فى «تصديع» الائتلاف الذى كان قائما بين الوفد بزعامة النحاس باشا والأحرار الدستوريين بزعامته هو شخصيا، وكانت النتيجة أن تمكن الملك بناء على مؤامرة محمد محمود وثلاثة من زملائه وأصدقائه (أو بالأحرى من الذين وجدوا مصلحة فى التحالف معه) من أن يقيل الوزارة، وقد نظرت الحركة الوطنية إلى تصرفات محمود فى ذلك الوقت نظرة شك وارتياب، وجعل هذا الموقف النحاس لا يقبل أبدا بمبدإ الوزارة الائتلافية بعد هذه الخيانة التى تعرض لها على يد وزير ماليته محمد محمود باشا. ومن عجائب الأقدار أن النحاس كان هو الذى تفضل (عندما كلف بتشكيل الوزارة خلفا لثروت باشا) فقبل أن تكون حكومته ائتلافية، وكان فى وسعه أن

يجعلها وفدية تماما، أما الوزراء الثلاثة الذين تآمروا مع محمد محمود على النحاس فكانوا من اتجاهات مختلفة، كان منهم مَنْ لا يزال يحسب على أنه وفدى، وهو أحمد خشبة، ومَنْ كان من الأحرار الدستوريين وهو جعفر والى، ومَنْ كان مستقلا حتى ذلك الحين، وهو إبراهيم فهمى كريم.

(ب) أما المحاولة الثانية الأشهر فهى محاولة وزراء السادات فى ١٤ مايو ١٩٧١ حين تقدموا معا باستقالة جماعية وأرسلوها إلى الإذاعة فى نفس وقت إرسالها إلى الرئيس السادات، وكانوا يمثلون مجموعة شعراوى جمعة، وقد ضمت الاستقالات محمد فايق وزير الإرشاد القومى، وحلمى السعيد وزير الكهرباء، وسعد زايد وزير الإسكان، وسامى شرف وزير شئون رئاسة الجمهورية، وعلى زين العابدين صالح وزير النقل، وكان هناك سعى لزيادة عدد الوزراء المستقيلين، لولا أن السادات كان قد كسب المعركة مبكرا وأقال مع هؤلاء وزير الحربية الفريق أول محمد أحمد فوزى.

(٢)

الاستقالة من أجل الغضب تجاه سلوك رئيس الوزراء:

(أ) لعل أبرز مثل حفظه التاريخ هو استقالة مصطفى مرعى المحامى الشهير (وعضو مجمع اللغة العربية فيما بعد) من حكومة حسين سرى باشا، وذلك لأنه (تبعا للسيناريو المبسط) توسط لديه للإفراج عن بعض المعتقلين، فوافق ثم ذهب وزير آخر لرئيس الوزراء فسحب موافقته التى أعطاها لمصطفى مرعى، وأحضر الطلب وأضاف كلمة (لا) قبل (أوافق) التى كان قد كتبها من قبل، ولهذا قال له مصطفى مرعى فى استقالته: رأيتك تثبت القول للحق وتنقضه للباطل، أى يثبت القول من أجل الحق وينقضه (أى ينفيه بوضع علامة لا) من أجل الباطل، وذهبت هذه الكلمة البليغة مثلا.

(ب) أما المثل الأكثر شهرة فهو استقالة صلاح سالم عضو مجلس قيادة الثورة كنوع من الاحتجاج على سلوك الرئيس عبد الناصر فى إدارة قضية السودان فى بداية عهد الثورة، وقد صمم صلاح سالم على استقالته ورمى بالقفاز تقريبا فى وجه عبد الناصر وزملائه من أعضاء مجلس قيادة الثورة الذين كان كل منهم يمارس ما شاء من دور فى قضية السودان.

(٣)

الاستقالة من أجل التعبير عن موقف سياسي:

(أ) كانت استقالة السعديين من حكومة حسن صبرى فى بداية الأربعينيات نموذجًا لتعبيرهم عن رفضهم مبدإ تجنيب مصر ويلات الحرب، فقد كان أحمد ماهر وإخوانه مصممين على أن من مصلحة مصر أن تدخل الحرب مع الحلفاء، حتى يتقوى جيشها وتمارس حقها فى تقرير مصيرها.

ومن الطريف أن حسن صبرى رمى بالقفاز فى وجه هؤلاء السعديين بعبارته الشهيرة: «ما كانت أمور الوطن لتؤخذ بمثل هذه الخفة».

(ب) كانت استقالة إسماعيل فهمى فى ١٩٧٧ تعبيرًا عن رفضه السير فى ركاب السادات فى مبادراة السلام التى لم يكن يراها واعدة بالقدر الكافى الذى يشجع على المضى فى طريقها.

(جـ) كانت استقالة محمد إبراهيم فى ١٨٧٨ بعد توقيع اتفاقات كامب ديفيد تعبيرًا عن احتجاجه على هذه الاتفاقات.

(٤)

الاستقالة من أجل امتصاص غضب الجماهير أو الفئات الخاصة:

(أ) كانت استقالة أحمد توفيق البكرى، وهو وزير للصناعة فى أكتوبر ١٩٦٧ بعد إضرابات فى مصانع المحلة أبلغ عنها التنظيم الطليعى، بينما لم يكن وهو الوزير المسئول يعرفان عنها شيئا، وجاء هذا من مصلحة عزيز صدقى الذى كان ينتظر الوثوب على وزارته الأثيرة لديه.

(ب) كانت استقالة إبراهيم الدميرى عقب حادث قطار الصعيد فى فبراير ٢٠٠٢.

(جـ) كانت استقالة سيد مرعى، وأحمد المحروقى، وهما الوزيران المسئولان عن الزراعة، نتيجة انتشار دودة القطن فى ١٩٦١ ووصول أزمتها إلى وضع مستحكم.

(د) كانت استقالة أبو نصير من وزارة العدل فى أغسطس ١٩٦٩ بسبب مذبحة القضاء، ومن العجيب أنه أنجز قوائم المذبحة كلها واستصدر بها القرارات والقوانين الجمهورية ثم استقال وجاء وزير جديد ليبدأ عهدًا جديدًا على بياض، هو المستشار مصطفى كمال إسماعيل، وكأنه غير مسئول عما حدث، ومن العجيب أن يقبل إنسان على نفسه أداء مثل هذا الدور الصعب الذى أداه نصير.

(٥)

الاستقالة بسبب موقف سياسى أغضب النظام الحاكم:

ومن الحق أن نقول: إن هذه الاستقالات ليست استقالات وإنما هى إقالات، حتى فى ظاهرها:

(أ) كانت إقالة الباقورى فى ١٩٥٩ لأنه حضر مجلسا سب فيه أحد العلماء الكبار الرئيس عبد الناصر ولم يبلغ عنه أو لم يرده.

(ب) كانت إقالة زكى بدر فى ١٩٨٩ بسبب خطبة عصماء تطاول فيها على كثيرين من رموز النظام والمعارضة على حد سواء.

(جـ) كانت إقالة عثمان أحمد عثمان فى مايو ١٩٨١ وهو نائب لرئيس الوزراء للتنمية الشعبية بسبب غضب الرئيس السادات من تجاوزه فى حق الرئيس جمال عبد الناصر عندما نشر مذكراته وأشار إلى بنائه فيلا لكل بنت من بنات عبد الناصر.. إلخ.

(د) كانت إقالة الفريق صادق فى أكتوبر ١٩٧٢ بعدما اتهمه السادات بالتقصير فى تبليغ تعلمياته للقائد.

(٦)

استقالة وزراء الداخلية بسبب الحوادث الأمنية المبكرة:

(أ) فى ١٩٨٦ استقال أحمد رشدى بسبب حوادث الأمن المركزى.

(ب) فى ١٩٩٧ استقال حسن الألفى بسبب حادث الأقصر.

(جـ) قبل هذا استقال السيد فهمى فى فبراير ١٩٧٧ بسبب حوادث مظاهرات ١٧ و١٨ يناير ١٩٧٧.

(د) فى ١٩٩٣ قبلت استقالة محمد عبد الحليم موسى بعد تنامى حوادث الإرهاب فى صعيد مصر.

(٧)

استقالة الوزراء بسبب فشلهم فى أداء وظائف التربيط فى الانتخابات أو التعامل مع الصحافة:

(أ) استقال أنور أبو سحلى فى مايو ١٩٨١ عقب فشل قائمة الحكومة فى انتخابات نادى القضاة واختير صاحب أقل الأصوات ليكون وزيرا للعدل خلفا له.

(ب) استقال توفيق عبده إسماعيل بسبب تورطه فى سب الصحفيين فى حفل خاص فى يوليو ١٩٨٤ ثم محاولته الاعتذار عن هذا الخطإ.

(جـ) يمكن القول بأن الدكتور جمال العطيفى خرج لهذا السبب أو قريبا منه فى فبراير ١٩٧٧.

أختم هذا الفصل بأن أشير إلى أن كثيرًا من الوزراء السابقين يبررون خروجهم من الوزارة تبريرا يتعارض مع الثابت من التاريخ ومن هؤلاء الدكتور عبده سلام الذى اختير وزيرا للصحة (فبراير ١٩٦٩). وقد كان الدكتور عبده سلام منذ بداية حياته يقوم بعبء كبير فى كثير من المؤسسات الاجتماعية الأهلية النشطة، فأضاف هذا إلى رصيد كفاءته، مما ساعد فى اختياره عضوا بالمجلس الدائم للخدمات (١٩٥٥) الذى أنشأته الثورة، وفى لجنة التخطيط القومى (١٩٥٣-١٩٥٦)، ثم رئاسة مؤسسة الأدوية (يناير ١٩٦٢) وتجدد (١٩٦٧).

كان عبده سلام يبرر خروجه بأن الرئيس السادات لم يكن يستريح إليه لقرابة زوجته الدكتورة عايدة حسنى اللقانى (وهى أول أستاذة طب مصرية وكانت أستاذا للميكروبيولوجيا فى كلية طب الإسكندرية) لأمين عثمان الذى اتهم السادات فى حادث

مقتله، لهذا كان السادات يبحث عن أى سبب لإخراجه من أول دقيقة، وقد كلفه أمام الوزراء جميعًا مسئولية الحفاظ على جثمان عبد الناصر، مما اضطره للبقاء إلى جوار الغرفة التى حوت الجثمان حتى دفن عبد الناصر!! ولما جاءت الفرصة فى أول تغيير وزارى بعد وفاة عبد الناصر تخلص منه!! هكذا يقول الدكتور عبده سلام، لكن الواقع أنه ظل فى موقعه كوزير للصحة طيلة ثلاث وزارات فى عهد السادات: وزارات الدكتور محمود فوزى الأولى والثانية والثالثة.

• • •